

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الأربعاء
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الخامسة عشرة

(نيبال)	السيد رانا	: الرئيس
(جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)	السيد مارتينوف (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(نيبال)	السيد رانا (الرئيس)	: <u>شم</u>

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.15
16 November 1990.

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تمويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الاعمال ٥٤ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد براوتيفام (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنيكم بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الهام . إنني أثق في أن خبرتكم الدبلوماسية الطويلة في تمثيل بلدكم في مناصب دولية هامة ، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٥ في الأمم المتحدة هنا في نيويورك ، ستكون خير ضمان لحسن اظلاكم بمسؤولياتكم . وإنني واثق من أننا تحت قيادتكم سنتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهنا . وأودُّ أيضا أن أعرب عن تهانئي لسائر أعضاء مكتب اللجنة .

ألقى ممثل ايطاليا بيانا بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة ونحن نؤيِّده تماما . وأودُّ أن أضيف الملاحظات التالية باسم حكومتي .

نتيجة لانتشار الحرية والديمقراطية في أوروبا تغيرت الحالة في المانيا على نحو سريع غير متوقع وبطريقة ايجابية . وللمرة الاولى في تاريخ الأمم المتحدة تحضر المانيا الى الجمعية العامة كبلد موحد .

ونحن نشعر بامتنان عميق لاصدقائنا وحلفائنا ، وبصفة خاصة للرئيس بوش ، والرئيس ميتران ، ورئيسة الوزراء مرجريت تاتشر ، لاسهامهم في تحقيق وحدة المانيا . وبالمثل فإننا نعتزف بأن الرئيس غورباتشوف مهَّد الظروف اللازمة لتوحيد أوروبا واتحاد بلدي . ونعتبر أن في منح جائزة نوبل للسلام له اعترافا بسياسته الاصلاحية التي نستفيد منها نحن أيضا .

أودُّ أيضا أن أعرب عن تقديري للمتكلمين الذين سبقوني لعباراتهم الطيبة وملاحظاتهم الايجابية بشأن وحدة المانيا .

إن المانيا المتحدة ستسهم في تحقيق الاستقرار في أوروبا بأكملها . والتخلي عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، الذي اكده مؤخرا وزير الخارجية هانز ديتريش غينشر ، والالتزام القانوني بتحديد قواتنا المسلحة بـ ٣٧٠ ٠٠٠ فرد ، منهم

٣٤٥ ٠٠٠ فرد في القوات البرية والجوية ، يعطيان مصداقية اضافية لدورنا في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف . إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة فضلا عن اقامة أمن تعاوني تظل هي الاساس الذي يقوم عليه البيت الاوروبي الشامل .

إن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب والعلاقات الجديدة بين أعضاء الحلفين المتبدلين ، تمهد الطريق لوضع هياكل جديدة للأمن الجماعي في أوروبا الموحدة ، بعد أن انتهى عصر الحرب الباردة . ومن ثم فإن أوروبا تبين الطريق الذي يمكن اتباعه في مناطق أخرى من العالم ، مع مراعاة الاختلافات التي يقتضي الأمر مراعاتها في كل حالة . وقد لاحظت باهتمام خاص الخطوط التوجيهية المدروسة بعناية لتوفير الأمن الجماعي ، التي قدمها وزير خارجية كندا في بيانه في جلسة عامة للجمعية العامة في دورة هذا العام .

ومنذ الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، أحرزنا تقدما ملموسا في نزع السلاح وفي تحديد الأسلحة . وفي مفاوضات فيينا ، نتوقع أن ننتهي من المرحلة الأولى في وقت مناسب قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأمن والتعاون في أوروبا في باريس . ونعتبر أن استمرار المفاوضات الخاصة بتحديد الأسلحة ، التي تجري في جنيف ، دون تعويق - وذلك للمرة الأولى - بنفس المشاركين ونفس الولاية - له أهمية قصوى ، وبمفة خاصة من وجهة نظر ألمانيا ، لأن هذه المفاوضات توفر محفلا لايجاد الردود على الأسئلة التي تثيرها التغيرات السياسية في أوروبا بشأن تحديد الأسلحة .

إننا نرحب بالتقدم الهام الذي أحرز في المفاوضات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . وتؤيد حكومتي بقوة هذه المفاوضات التي تعود بالفائدة على ألمانيا وعلى أوروبا .

وما يرحب ابرام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية على نحو فعال يمكن التحقق منه ، هدفا رئيسيا في سياستنا بشأن نزع السلاح . ونظرا للتطورات المؤاتية في المحافل الأخرى لتحديد الأسلحة ، فإننا نشق بأن النجاح الذي يعتقد الرأي العام العالمي أنه تأخر عن أوانه طويلا ، سوف يتحقق في مفاوضات جنيف في العام القادم .

إن حل المشكلات المتبقية على المستوى السياسي ، بعد الإعداد المناسب ، يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن .

ومما يبعث على الرضا أن نلاحظ أننا خلال فترة قصيرة قد حققنا تقدماً كبيراً في تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وقد أثبتت أوروبا أن نزع السلاح ممكن . وستواصل ألمانيا بذل قصارى جهدها لتحقيق عالم أكثر سلماً واستقراراً . فالمشاركة النشطة في نزع السلاح وفي تحديد الأسلحة يعتبر عنصراً أساسياً في سياستنا الخارجية والأمنية .

وأودُّ أن أسترسل في الحديث عن جهود نزع السلاح الرئيسية والانجازات التي تحققت ، كما تراها حكومتي . إن إبرام الاتفاق الرئيسي الأول لنزع السلاح في أوروبا في الشهر المقبل ، وهو الاتفاق الأول للقوات التقليدية في أوروبا ، سيكون نقطة انطلاق لإعادة التوجه الأساسي للأمن العسكري في أوروبا والهدف من مفاوضات القوات التقليدية في أوروبا هو إقامة توازن آمن ومستقر في القوات التقليدية عند أدنى المستويات والقضاء على إمكانية شن هجمات مفاجئة أو الشروع في اتخاذ إجراءات هجومية واسعة النطاق . وسيكون الاتفاق الأول للأسلحة التقليدية في أوروبا أول خطوة مضمونية لتحقيق هذا الهدف .

إن المفاوضات المتوازية بشأن تدابير بناء الثقة والأمن توفر فرصة خاصة لإقامة هياكل للأمن التعاوني . ويمكن توليد الثقة الجديدة عن طريق تعزيز الشفافية ، وتحسين القابلية للتنبؤ في المجال العسكري ، وتعزيز الاتصالات العسكرية . ولذلك تسعى حكومتي إلى التوصل إلى اتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن مجموعة جديدة من التدابير الموضوعية لبناء الثقة والأمن .

واليوم توجد لدينا فرصة لتحقيق الأمن في أوروبا ، ليس عن طريق التنافس العسكري ولكن عن طريق التعاون والانفتاح . ويتطلب هذا تطوير المؤسسات والآليات السياسية على نحو أوسع . ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يعتبر الإطار الأمثل لهذه العملية . كذلك فإن مؤتمر القمة للأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في باريس في الشهر القادم سيوفر لعملية الأمن والتعاون في أوروبا ، لأول مرة طابعاً مؤسسياً ، وسيفتح صفحة جديدة في تاريخ أوروبا .

وسيشتمل هذا على مشاورات واجتماعات قمة لوزراء خارجية جميع البلدان المشتركة ال ٣٥ وكذلك إنشاء مركز لمنع نشوب الصراع .

والتحالف الغربي يشارك في عملية للتكثيف وفقا للظروف الجديدة في أوروبا . وإعلان لندن ، الصادر عن رؤساء الدول أو الحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي يندى على أنه :

"ينبغي لاستراتيجية وهيكل وتسليح التحالف أن يتكيف ليتماشى مع الحالة الجديدة ويؤجّه نحو تحقيق هدف الاستقرار التعاوني ، وهو الهدف الرئيسي ،

"لم يعد أعضاء حلف الأطلسي ينظرون الى الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية على أنهم أعداء ، بل زملاء في هندسة أوروبا الجديدة ، وهم يمدون إليهم يد التعاون" .

وأحداث الأسابيع الماضية أقنعتنا ثانية بأن استخدام الغازات السامة ، وهي من أشد الأسلحة فتكا وإشارة للرب ، لم يعد مجرد خطر نظري . وكما أكدت مجددا ، وبصورة قوية ، ال ١٤٩ بلدا المشاركة في مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ فإن هناك اقتناعا عالميا بأن الحظر الكامل على الأسلحة الكيميائية هو وحده القادر على تحسين الحالة تحسينا جوهريا .

والتقدم الذي أحرز في مجال نزع الأسلحة الكيميائية ، بفضل تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مثال مقنع على ما يمكن إنجازه عندما تُجرى مفاوضات جدية ، إلّا أن الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف أخفقت في تحقيق الاجتياز المرجو لكل عقبة قائمة في سبيل الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية ، وهو حظر طال انتظاره . مع ذلك ، فإننا مقتنعون أنه لم تبق مسائل حقيقية لا يمكن التغلب عليها على طريق إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . وإذا ما توفر قدر كاف من الاستعداد لتقديم التنازلات وإرادة جدية لإحراز النجاح ، من جانب الجميع ، فإنه سيتسنى فتح الاتفاقية للتوقيع بحلول نهاية عام ١٩٩١ . وقد أعلنت جمهورية ألمانيا

الاتحادية ، بالإضافة الى شريكاتها من الدول الغربية ، عن نيتها في أن تكون من أوائل الموقعين على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في العالم بأسره .

وتنادي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بوجود الاتفاق في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على حظر فعال للتجارب النووية يمكن التحقق منه . وآخر مسرة أكدت فيها على هذا الموقف كانت في مؤتمر الاستعراض الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وترى أن نهج الخطوة خطوة نحو هذا الهدف ، نهج ملائم ومرغوب فيه . وترحب حكومتنا بحقيقة أن اللجنة المختصة لحظر التجارب في مؤتمر نزع السلاح في جنيف قد أعيد إنشاؤها هذا العام . ونأمل أن تتمكن هذه اللجنة في العام القادم من مواصلة معالجتها المستفيضة والشاملة لجميع المسائل المتعلقة بحظر التجارب النووية .

وتشعر حكومتنا بالأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم الانتشار انفض دون اعتماد وثيقة ختامية . إلّا أنها تستمد التشجيع من درجة الاتفاق التي اتضحت في المؤتمر ، بشأن قضايا عدم الانتشار الرئيسية . إن إدراكنا للطاقة التدميرية الهائلة للقنبلة الذرية يجعل من تحديد الأسلحة النووية هدفا رئيسيا من أهداف سياستنا في مجال تحديد الأسلحة . وجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تشترك في هذا الهدف .

أما بالنسبة للمفاوضات الأمريكية السوفياتية المقبلة بشأن تخفيض منظومات الأسلحة النووية القصيرة المدى ، فإن لألمانيا أيضا مصلحة قوية في توصلها الى حل يأخذ في اعتباره تغير الظروف العسكرية والسياسية ، وكذلك القضاء على الصراع بين الشرق والغرب ، ويساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا . فمنظومات القذائف النووية البرية القاعدة تفقد بصورة متزايدة مبررها العسكري والسياسي في الوقت الذي تبرز فيه أوروبا بوصفها منطقة أمنية واحدة . ويصدق هذا بصورة أخص على المدفعية النووية . ويجب أن نطالب بإجراء أكبر تخفيض شامل في هذه المنظومات الى أقصى حد ممكن ومتبادل ويمكن التحقق منه . واختتام المفاوضات بشأن القوات المسلحة

التقليدية في أوروبا ، المتوقع في الشهر القادم ، سيمهد الطريق أمام مفاوضات بشأن منظومات الأسلحة النووية القصيرة المدى .

ونحن نؤيد بقوة مفاوضات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الرامية الى تحقيق تخفيض كبير في الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فهذه المفاوضات لا تخدم مصلحة المشاركين أو البلدان الأوروبية فقط ، بل إنها تخدم مصلحة المجتمع الدولي بأسره . ويحدونا الأمل أن تؤدي سلسلة الاجتماعات الأمريكية السوفياتية التي تجري بصورة لم يسبق لها مثيل على مستوى عال وعلى أعلى المستويات ، الى إبرام اتفاقية قبل نهاية هذا العام .

إن الشفافية والانفتاح عنصران رئيسيان من عناصر التحقق من اتفاقات تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة . وهذه أيضا هي الأهداف التي يسعى الغرب الى تحقيقها من وراء اقتراح الأجواء المفتوحة ، الذي كان موضوع المفاوضات في أوتاوا وفي بودابست في وقت مبكر من هذا العام . فمبادرة الأجواء المفتوحة تفتح مجالا جديدا من مجالات بناء الثقة . وإبرام اتفاق بشأن الأجواء المفتوحة قد يقدم إسهاما هاما آخر للانفتاح والثقة ويزيد من تنشيط عملية تحديد الأسلحة .

إن حكومتي تعلق أهمية كبيرة على الأمم المتحدة بوصفها المحفل الوحيد الذي يتمكن فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي من المشاركة في مناقشة نزع السلاح . وبهذه الطريقة تكون جهود الأمم المتحدة مكتملة على نحو بناء لمفاوضات نزع السلاح الثنائية الطرف والمتعددة الأطراف الدائرة الآن . ونأمل أن تكون نتائج مفاوضات نزع السلاح في أي منطقة بعينها حافزا للمناطق الأخرى في العالم .

إن بناء الثقة يساعد على إزالة التوترات . وعلى مدى السنين الماضية ، توصلت هذه اللجنة الى توافق في الآراء بشأن بناء الثقة ينبغي لنا أن نبني عليه . ونحن نستمد التشجيع من الاهتمام الإجماعي الذي أبداه البرلمانيون من جميع أنحاء العالم في بون في أيار/مايو من هذا العام ، بالخبرة التي اكتسبتها أوروبا في مجال بناء الثقة .

لا ينبغي لتعزيز السلم والاستقرار في منطقة ما أن يؤدي الى مزيد من النزاع وعدم الاستقرار في مناطق أخرى بزيادة تصدير المعدات العسكرية من جزء من العالم تكون قد بارت فيه سوق الاسلحة ، الى أجزاء أخرى . والاحداث الاخيرة جعلت زيادة الشفافية في نقل الاسلحة مسألة لا غنى عنها . ونحن ننظر الى نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن الانفاق العسكري على أنه إسهام أساسي في تعزيز الشفافية ، ويحدونا الأمل في أن تشارك فيه جميع البلدان ، التي لم تفعل ذلك بعد ، في أقرب وقت ممكن .

سنقدم هذا العام مشاريع قرارات بشأن تدابير بناء الثقة وبشأن العلم والتكنولوجيا في خدمة نزع السلاح . ويمكن لعمل هذه اللجنة أن يعطي قوة دفع جديدة للمناقشة الدائرة الآن بشأن تحويل الاسلحة . وبفضل الجهود المشتركة لجميع الدول الاعضاء ، نجحنا في العام الماضي في بدء عملية اصلاح لانشطة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة .

ونحن نهتم اهتماما بالغا بأن يُستكمل هذا الاصلاح بنجاح ، ونأمل في أن تقدم كل البلدان الاعضاء مساندتها بروح من تقبل الحلول الوسط .

وعلى الاجلين المتوسط والطويل ، لن يخسر أحد من تقدم عملية نزع السلاح . فالعكس صحيح لأن الامن التعاوني يحرر قوى وموارد من أجل الكفاح العالمي ضد الفقر والتخلف ، ومن أجل المحافظة على مواردنا الطبيعية المشتركة .

كونوا على ثقة ، سيدي الرئيس ، بأننا سنؤازركم في أعمالكم .

السيد اوردونيز (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة

عن وفد الغلبين ، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني اليكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة يوم الامم المتحدة الخامس والأربعين ، وأن أعرب عن تأييدنا لكم بصفتكم رئيس اللجنة الاولى . إن الغلبين تدرك الدور الرائد لنيبال في مجال نزع السلاح ، الذي حظي بالاعتراف الواجب مما تمثل في إقامة مركز الامم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسييا والمحيط الهادئ في كاتماندو . ولا يساورني أدنى شك في انكم ، بما لديكم من مهارات دبلوماسية شخصية وخبرات واسعة ، ستقودون هذه اللجنة الى نتيجة ناجحة .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد وكيل الامين العام ياسوشي أكاشي والموظفين المقتدرين في ادارة شؤون نزع السلاح . لقد وجدنا تقرير السيد أكاشي المؤرخ في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر بشأن أنشطة ادارته حافلا بالمعلومات بوجه خاص .

"لقد طويينا صفحة الحرب العالمية الثانية وبدأنا عصرا جديدا" . هذه هي الكلمات التي نطق بها وزير الخارجية السوفياتي ادوارد شيفاردنادزي بمناسبة توقيع معاهدة التسوية النهائية المتعلقة بالمانيا في موسكو في الشهر الماضي . وهي مناسبة تاريخية شرفها بالحضور الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف ، وممثلو دول الحلفاء الاربع والالمانيتين . وفي ٣ تشرين الاول/اكتوبر اتحت الفرصة لجميع الدول الاخرى أن ترحب بالمانيا المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ، حظيت منجزات الرئيس غورباتشوف في تعزيز قضية السلم والامن بالاعتراف بمنحه جائزة نوبل للسلم ، ونتقدم اليه بأحر تهانينا بهذه المناسبة .

وما من شك في أن عام ١٩٩٠ يمثل نقطة تحول رئيسية . وكما ذكرت الرئيسة كورازون اكينو عشية المفاوضات الاخيرة المتعلقة بالاتفاق بين الفلبين والولايات المتحدة بشأن القواعد العسكرية ، "إن القديم لا يمكن أن يستمر ، والجديد يجب أن يولد الآن . " إن التحدي المتمثل في تحقيق أهداف هذه الحقبة ، التي أعلنت باعتبارها عقد القانون الدولي ، وعقد الأمم المتحدة الثالث لنزع السلاح في الوقت نفسه ، يبدو تحدياً أضخم مما بدا في أي وقت مضى . فحتى في الوقت الذي تسحب فيه القوات ، وتخفف فيه الأسلحة ، وتخف فيه حدة التوترات في جزء واحد من العالم ، هناك نزاع اندلع في منطقة أخرى يمس صميم مبادئ الميثاق .

لذلك سيذكر شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ باعتباره شهراً مزدوج الوجه كجانوس ، يواجه من ناحية حركة تقدم إلى الامام ومن الناحية الأخرى حركة ارتداد صارخ إلى الوراء .

ومن الناحية التقليدية ، كان هذا أيضاً هو الشهر الذي نبدأ فيه أعمالنا في اللجنة الأولى ، ليس فقط لأسباب عديدة ، وإنما بسبب وظيفتها الأساسية وهي : مناقشة مسائل السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح ذات الأولوية القصوى .

والفلبين من بين العديد من الدول التي رحبت بالتحسن الهائل في العلاقات بين الدولتين العظميين وحلفيهما ، مما هيأ الساحة لمزيد من التعاون والاستقرار في مجال السلم والأمن الدوليين . والفلبين أيضاً من بين تلك البلدان التي سعت أثناء الحرب الباردة إلى إيجاد بديل ، يمثل بحق مصالح العالم النامي ووجدت في حركة عدم الانحياز خير البديل .

وعندما انتهت فجأة حقبة الحرب الباردة التي استمرت ٤٥ عاماً ، وجدنا عالمنا في حالة تغيير مستمر باحتجاب المعالم والاتجاهات والمبادئ التوجيهية المألوفة لنا ، أو زوالها .

بيد أن الحالة الجديدة التي نواجهها الآن تؤكد بوضوح صحة موقفنا المشترك الذي اتخذناه من قبل . فالتحدي الآن يتمثل في تحقيق هذه الأهداف في ضوء الظروف التي

تغيرت تغيرا هائلا ، والتي نجد أنفسنا نعيش اليوم في ظلها . إن واجبنا ، في فترة النجاح الثنائي الاخير هذه ، يقضي بأن نتأكد من أن الجهود متعددة الاطراف التي أثبتت جدواها من قبل في محافل شتى ، نذكر منها محفلين على سبيل المثال لا الحصر ، هما مجلس الامن وعملية المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا جهود تقابل فعلا بالاهتمام ، ويقضي بأن نعمل على تعزيز هذه الجهود . ولذلك أهمية خاصة في ميدان نزع السلاح والامن الدوليين .

وإذ ننظر الى الوراء عبر السنة التي انقضت منذ مداولتنا في عام ١٩٨٩ ، نلاحظ أننا أحرزنا حقا تقدما كبيرا في العملية متعددة الاطراف . وفي طليعة هذه الانجازات يبرز الالتزام المتجدد بنظام الامن الجماعي ، وبسيادة القانون الدولي كما يجسده الميثاق . وفي حين ندخل هذه الحقبة الجديدة ، حقبة ما بعد الحرب الباردة ، فإن واجبنا كأعضاء في المجتمع الدولي يقضي بأن نضمن ألا يتراخى هذا الالتزام ، وألا نلجأ الى اجراءات وتدابير انفرادية تتعارض وروح الميثاق .

وفي مجال نزع السلاح ، تجلّت الروح الجديدة للتعاون في المجال متعدد الاطراف في الدورة الاخيرة لهيئة نزع السلاح ، التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام . وفي حين واجهنا عقبات واحباطات في الاعوام الماضية بشأن مسائل عديدة ، استطعنا هذا العام ، تحت القيادة الحازمة للسفير نانا سوترسنا ممثل اندونيسيا ، أن نختتم بنودا هامة ، وأن نعتمد تدابير من شأنها أن تيسر عمل الهيئة . وكما هو واضح ، ظهرت هيئة نزع السلاح كمحفل أقوى وأكثر كفاءة مما كانت عليه في أي وقت مضى . وما كان يومف روتينيا بأنه "ارادة سياسية" - تعتبر منعقدة في العديد من هيئات الأمم المتحدة - قد تجلّى فعلا في دورة عام ١٩٩٠ لهيئة نزع السلاح .

وتجلت هذه الارادة السياسية أيضا لدى أغلبية البلدان التي اشتركت في الدورة التحضيرية لمؤتمر تعديل الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٩١ ، التي انعقدت في نيويورك في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام . وعلى الرغم من وجود بعض العقبات

التي وضعت في الطريق ، فإن ارادة الاغلبية من أطراف معاهدة حظر الجزئي للتجارب فيما يتصل بالحاجة الماسة الى ابرام معاهدة حظر شامل للتجارب وبأهمية هذه المعاهدة قد تجلت في عقد هذه الدورة التحضيرية واختتامها بنجاح . ومن المتوقع أن يواصل مؤتمر التعديل لعام ١٩٩١ ، وكذلك أي دورات أخرى من هذا القبيل ، تعزيز وإظهار تلك الارادة السياسية .

كانت الغلبين مشاركاً نشطاً في المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم الانتشار ، الذي عقد في جنيف في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام . وقد أعربت عدة وفود عن أسفها لعدم التوصل الى وثيقة ختامية عند اختتام الاجتماع في الساعات الأولى من فجر ١٥ أيلول/سبتمبر . ونحن نلاحظ في هذه الدورة للجنة الأولى أن بعض الوفود تعتبر المؤتمر الاستعراضي الرابع مؤتمراً ناجحاً على الرغم من عدم التوصل الى وثيقة ختامية ، بينما لا ترى سائر الوفود هذا الرأي .

وبالنسبة للذين قد يرون في الوثيقة النهائية أهمية قصوى ، يُلاحظ أن ما يقدر نسبته بنحو ٩٥ في المائة مما كان من المفروض أن يحتويه النص النهائي ، قد تم التفاوض عليه فعلاً في الساعات الأخيرة من المؤتمر ، مما يظهر مشابرة الممثلين ورغبتهم في تحقيق توافق الآراء . ولم يكن الذي حال دون توافق الآراء مجرد إحدى جزئيات الموضوع أو نقطة شكلية اختارها أي وفد من الوفود تعسفاً . فالحاجة الماسة لمعاهدة حظر شامل للتجارب مسألة تتفق عليها أغلبية الدول غير الحائزة للأسلحة نووية ، وهي مسألة متواصلة تلك الدول السعي في سبيلها باستمرار في هذا المحفل وغيره من المحافل . ونحن نأمل أن تدرك الدول الحائزة للأسلحة النووية في نهاية المطاف أهمية هذه الخطوة بالنسبة لمسائل عدم انتشار جميع انواع الأسلحة ، وبالنسبة للسلم والامن الدوليين ، وأن تتصرف وفقاً لذلك .

وفي ضوء الحالة الدولية التي أصبح يتهددها مؤخرا صراع اقليمي ، يتعين قطعاً على هذه الدول وغيرها أن تنظر الى المدى الأبعد في إقرارها لهذا التدبير . وعلى أية حال ، ينبغي ألا يعتمد حل هذه الصراعات بالتأكد على الأسلحة النووية أو على أسلحة الدمار الشامل الجديدة .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان قيماً في توفير الفرصة لندرس بمزيد من التفصيل أفكارا ومقترحات لتعزيز أو تشجيع أو خدمة هدف عدم الانتشار . ومن بين ما وجدناه جديراً بالتنويه كخطوة باتجاه عدم الانتشار ، التأييد الذي أعربت عنه الوفود لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في مختلف أجزاء العالم . ونحن نأخذ على محمل الجد الالتزام الذي أعرب عنه في البند ٨ من دستورنا الذي ينص على أن الغلبين :

"تمشياً مع مصلحتها الوطنية ، تعتمد وتنتهج سياسة قائمة على خلو أراضيها من الأسلحة النووية" .

وهذا يتسق تماماً مع النية التي أعربت عنها البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في كوالالمبور في عام ١٩٧١ ، وأيضاً في عام ١٩٧٧ ، حين ذكرت أنها :
"مصممة على بذل الجهود الضرورية بادئ الأمر لتأمين الاعتراف بمنطقة جنوب شرقي آسيا واحترامها كم منطقة سلم وحرية وحياد ، خالية من أي شكل أو نوع من التدخل من جانب دول خارجية" .

وفي عام ١٩٨٧ ، أكد إعلان مانيلا لرؤساء دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن :
"رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستكتشف جميع الجهود الرامية الى تحقيق الاعتراف المبكر بمنطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ، وذلك بالتشاور مع دول تقع خارج نطاق الرابطة" .

ويضيف الإعلان أن :

"رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستكتشف جهودها في سبيل الانشاء المبكر لمنطقة في جنوب شرقي آسيا خالية من الأسلحة النووية ، بحيث تشمل متابعة

النظر في جميع الواجهات المتمثلة بإنشاء المنطقة ، والمك الملائم لإنشاء المنطقة".

ونلاحظ أن منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا وكذلك المنطقة الخالية من السلاح النووي ، ستكونان متاخمتين للمنطقة التي تغطيها معاهدة راروتونغا ، التي بدورها تقرب من المنطقة التي تغطيها معاهدة تلاتيلولكو والمنطقة التي تغطيها معاهدة انتاركتيكا .

وفي العام الماضي شهدنا خرق وإزالة الستائر الحديدية ، ورفع الأسلاك الشائكة ، وهدم الحوايط الظالمة المقسمة ، وإعادة توحيد بلدان متباينة تباين المانيا واليمن . وفي شمال شرقي آسيا ، برزت مجددا مسألة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية . وفي منطقتنا جنوب شرقي آسيا ، فإن وضع حد للمشكلة الكمبودية وتحقيق السلم في شبه الجزيرة الهندية الصينية يبدو أن امكانيتين قويتين في المستقبل القريب . وكما ذكر وزير خارجية اندونيسيا السيد علي العطاس :

"ربما كان الطريق وعرا ، لكنني على ثقة بأننا بلغنا الآن المرحلة الأخيرة التي تمل بنا إلى سلم عادل ودائم في كمبوديا وإلى وضع حد لما يعانيه شعبها من آلام شديدة" . (A/45/PV.5 ، ص ٦٣)

وحسب فترة التوتر المستمر هذه ، لم نعد نرى أن من قبيل الاحلام أن نقول بأن قيام منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، سيتحقق أخيرا .

والفلبين من جهتها مصممة على أن ترقى إلى مستوى مطالب دستورها ، وأن تؤيد بالكامل أهداف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ومنطقة السلم والحرية والحياد ، وتأمل في أن تحصل في هذا المسعى على دعم مجتمع الأمم .

إن الخبرة المكتسبة في المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تكون مبعث تشجيع لنا بدلا من تشييط هممتنا . وكوسيلة للإعداد للمؤتمر الاستعراضي الخامس ، يتعين أن نجري المزيد من المشاورات غير الرسمية ،

مبدئيا على أساس سنوي ، بين جميع الاطراف ، فضلا عن الدول غير الاطراف في المعاهدة ، بغية بحث السبل والوسائل الكفيلة بتقوية المعاهدة بقصد تجديدها بعد عام ١٩٩٥ .

وبالعودة الى أعمال اللجنة الاولى ، نود أن نتطرق الى مسألة الترشيد بوصفها وسيلة لتعزيز فعالية عملها . ونحن ندرك القيمة الحقيقية لكثير من المبادرات التي نوقشت في هذا المحفل على مر السنين . وفي حقيقة الامر ، لقد أيدنا الاكثريّة الساحقة من قرارات اللجنة الاولى واشتركنا في تقديم المبادرات التي كانت متسقة مع سياساتنا الوطنية . بيد أننا نعترف أيضا بإمكان إضفاء فعّاليتنا كلجنة بتكاثر القرارات بلا داع ، وكذلك بازديادية المبادرات وتداخل بعضها ببعض . وقد عُرِفَت اللجنة الاولى بأنها بين تلك اللجان التي تنتج أكبر عدد من القرارات في الجمعية العامة ، مما يدل على أهمية موضوعها ، ويدل أيضا على عدد المسائل المعلقة في مجال نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الحرب الباردة . وفي وقت التكيف والتغيير الرئيسي في العلاقات الدولية ، لدينا فرصة لإعادة تأكيد أولوياتنا ، ولنجعل رسالتنا الأصلية تحظى بانتباه وفهم واضحين عن طريق قرارات أقل عددا وأكثر فاعلية .

والفلبين ، مثل وفود أخرى ، لديها قائمة بمواضيع نزع السلاح التي تعتبرها هامة ومستكلم بشأنها إبان مناقشاتنا . وهي تأمل في أن تبدي جميع الوفود أقصى قدر من المرونة وضبط النفس أثناء المناقشات ، وفي أن يتحقق ، تمشيا مع الاتجاه السائد ، المزيد من توافق الآراء والاتفاق على نطاق واسع من القرارات مما تحقق في السنوات السابقة . وفي هذا الصدد ، تعرب الفلبين عن تأييدها للرئيس في جهوده من أجل الترشيد وتحقيق مزيد من توافق الآراء في هذه اللجنة .

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح في جنيف ، نود أن نبين تقديرنا وتأييدنا لجهوده في سبيل إبرام معاهدة تحظر بالكامل توزيع وإنتاج وتخزين وتطوير الأسلحة الكيميائية . ونعتقد بأن هذه المهمة قد ازدادت إلحاحا ، وأن التوصل الى هذه المعاهدة - التي هي أول معاهدة سيتسنى تحقيقها في تاريخ المؤتمر - أمر سيعطي دفعة قوية لقضية نزع السلاح المتعدد الاطراف ويعزز فعالية مؤتمر نزع السلاح بحد ذاته . وننتظر التحرك أيضا في مؤتمر نزع السلاح بإصدار ولايات تفاوضية في عام ١٩٩١ للجان

مخصصة بشأن مسائل حيوية مثل الحظر الشامل للتجارب النووية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح .

ونود أن نعرب عن شكرنا الصادق عن طريفكم ، سيدي الرئيس ، على حرص أعضاء مكتب مؤتمر نزع السلاح على إبلاغنا بالتقدم المحرز في أعماله ، كما فعل مؤخرا رئيس المؤتمر ، وسيفعل غدا رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، ونأمل في أن تقدم لنا لجان فرعية أخرى لمؤتمر نزع السلاح الإفادات عن أعمالها في المستقبل .

وفي البداية ، لاحظنا أن شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ سيذكر بوصفه شهرا مناسباً بصورة خاصة للمداولات ، حيث أن وجهه ميمّ مثل جانوس ، صوب الماضي والمستقبل في آن واحد . وفي الفلبين ، فإن تشرين الاول/اكتوبر هو شهر خاص أيضاً لأننا نحتفل في هذا الشهر بعيد تليد يسمى "لا نافال دي مانيلا" . وهذا يحيي ذكرى الدفاع عن المدينة وإنقاذها من الدمار من جانب القوات الأجنبية في القرن السابع عشر ، وهو مصير لم تتمكن من تفاديه بعد ذلك ب ٣٠٠ سنة .

إن مدينة "انتراموروس" التاريخية القديمة المحاطة بالأسوار في مانيلا ، حيث كان يقام احتفال "لا نفال" بصورة تقليدية ، قد عانت أشد المعاناة خلال الحرب العالمية الثانية . وإن تدمير مانيلا في حقيقة الأمر لم يفقه إلا تدمير وارسو في الحرب العالمية الثانية . وفي المكان الذي كان يوجد فيه ذات يوم قلب المدينة ، توجد الآن حفرة فارغة . ورغم بذل بعض المحاولات المتأخرة لإعادة تعميمها ، فإنها لن تعود أبدا الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٤٥ . إن فيها تذكرة دائمة للفلبينيين بالثمن المروع لسباق التسليح ، وبالحرب وبالمعاناة التي تنزلها بالشعوب والحضارات . ان "انتراموروس دي مانيلا" بصفتها رمزا تلهمنا جميعا ، خاصة في شهر تشرين الاول/اكتوبر ، وتحدونا الى العمل بمزيد من الجد من أجل تحقيق أهداف لجنتنا .

السيد هوليه (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بـ

بدء أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن التهاني الحارة لوفد بلدي بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى . وإنني لعلئ شقة بأنكم ستفطمعون بمسؤولياتكم بحكمة كبيرة ودبلوماسية بارعة ، وأن أعمالنا ستمضي بشكل متسق تحت رئاستكم المستنيرة .
وسيسعد وفد بلدي أن يقدم كامل تعاونه لكم في الجهود التي تبذلونها من أجل تحسين عمل هذه اللجنة .

إن الكلمة التي ألقاها الرئيس الإيطالي للمجموعة الأوروبية ، والتي تؤيدها بلجيكا تمام التأييد ، تجعل من غير الضروري لي أن أتكلم باستفاضة عن شتى النقاط التي تناولها . لهذا ، سأقتصر في كلمتي هذه على نقاط قليلة أعتقد أنها من المسائل ذات الأولوية .

لقد تم التركيز بما فيه الكفاية على انتهاء فترة الحرب الباردة وتعاضم وحدة المصالح بين البلدان التي كانت أعداء من قبل . لذلك لا أجد أية ضرورة للتطرق إلى هذه الأمور . ومما لا جدال فيه أن عملية إعادة توحيد ألمانيا ، التي تحققت قبل أيام والتي تعزز الاستقرار في أوروبا ، تشكل برهاناً واضحاً على هذا المناخ الجديد .
ومما لا شك فيه أن المستقبل القريب سيؤكد هذا التطور العام بسبل شتى ، من بينها تصديق الدولتين النوويتين العظميين الوشيك على البروتوكولات الخاصة بمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، والإبرام المرتقب لاتفاق بشأن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، والاتفاق الوشيك في فيينا بشأن خفض المتوازن للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، واجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في باريس ، والبرنامج الطموح لتحديد الأسلحة الذي وضعه رؤساء الدول والحكومات في إعلان لندن الذي يستهدف إحلال سلم دائم في أوروبا* .

* . تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية) .

غير أننا لا يمكن أن نطلب من الدول الكبرى ومن أوروبا وحدها أن تنزع سلاحها فوراً وفي جميع الميادين ، في الوقت الذي نجد فيه مناطق أخرى من العالم لا تبدي حتى مجرد التفكير في نزع السلاح . ولا يمكن لهذه الحالة إلا أن تزيد من مخاوفنا إزاء العدد المتعاظم من البلدان الواقعة في أجزاء مختلفة من العالم والتي تقتنسي ترسانات من أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية . إن وفد بلدي مقتنع بأن التحسين الشامل للعلاقات الدولية يمكن ، وينبغي ، أن يؤدي إلى بذل جهود متجددة ومعززة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ولهذا يتعين علينا أن نعمل دون كلل ، حيثما كان ذلك ممكناً وخصوصاً في مؤتمر نزع السلاح ، من أجل تحقيق تطلعاتنا إلى نزع السلاح .

ويعتقد وفد بلدي بأنه ينبغي القيام بمبادرة تكفل معالجة هيئة نزع السلاح لمسألة نزع السلاح الاقليمي . وهذه الفكرة تتشاطرهما وفود عديدة من شتى بقاع العالم . بل إن بعض هذه الوفود أشار إلى امكانية اعتماد قرار بهذا المعنى . ويوافق وفد بلدي وبلدان المجموعة الأوروبية على هذا النهج . غير أننا نتساءل ألا ينبغي أن تنصب الدراسة التي قد تجريها آخر الأمر هيئة نزع السلاح ، أولاً وقبل كل شيء ، على الدور الذي يمكن أن تؤديه تدابير بناء الثقة كنقطة انطلاق أو كعنصر حفاز في هذا المجال ؟

وأود أن أوجه نظركم إلى حقيقة أن هذه المبادرة ستتجلى في نص جديد يختلف عن نوعية الوثائق التي اعتاد وفد بلدي تقديمها كل سنتين أو ثلاث سنوات سعياً إلى ترشيد أعمالنا . وهذا النص الجديد سيعاين اعتبارين :

أولاً ، أنه ينبغي أن يكون هناك إدراك متعاظم وواسع النطاق بالحاجة إلى إنشاء آلية لنزع السلاح على الصعيد الاقليمي تستند إلى مناخ من الثقة ، والاحترام المتبادل ، والعدالة ، والتضامن ، والتعاون ، وأسطع مثال على ذلك هو التجربة الأوروبية . غير أن هناك مبادرات أخرى اتخذت في هذا الصدد ، خصوصاً في أمريكا اللاتينية ، تكفل أيضاً تهيئة الظروف اللازمة لنزع السلاح الاقليمي الفعال والدائم .

وأخيرا ، تقدم الاحداث الراهنة المزيد من البراهين على ضرورة حسم التوترات الموجودة في بعض مناطق العالم في إطار محلي اقليمي بمساعدة الأمم المتحدة .

والاعتبار الثاني يرتبط بطبيعة الحال بما قلته توا . فهذا النص المقترح الجديد يتناول بصورة مباشرة العمل الذي تظلع به هذه المنظمة العظيمة . ومن المؤكد أن على هيئة نزع السلاح أن تتناول هذه المسألة في إطارها التداولي .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلدي بالمناخ الممتاز الذي اضطلعت هيئة نزع السلاح في ظلها بأعمالها خلال دورتها في عام ١٩٩٠ ، والذي كفل لنا الانتقال نحو اجراء أكثر جدوى في ادارتها وفي روحها . ومن المؤكد أن هذه الهيئة الفرعية التابعة للأمم المتحدة سيكون بوسعها الاضطلاع بصورة أكثر فعالية بما هو متوقع منها بمجرد الانتهاء من مقل الاحكام التي تنظم عملها على النحو الواجب .

ولو جاز لنا أن نلخص منجزات دورة هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٠ لكان بوسعنا أن نصفها دونما شك بأنها منجزات "سنة انتقالية" .

وتأييدا لما تقدم ، يكفي أن أشير الى تطور بارز اتسمت به أعمال هذه السنة ، ألا وهو اعادة انشاء اللجنة المخصصة في إطار البند ١ من جدول الاعمال المتعلق بحظر التجارب النووية . والواقع أنه لم يكن هناك وقت كاف لتناول المسائل المضمونية في فترة لا تتعدى بضعة أسابيع . إلا اني أعتقد أنه بوسعنا أن نعول على استئناف العمل في العام المقبل بروح بناءة من أجل تحقيق الهدف الذي ما فتئت بلجيكا تتوخاه هي ودول أخرى كثيرة ، ألا وهو وقف التجارب وقفا تاما ونهائيا وقابلا للتحقق . وهذا الهدف يمكن تحقيقه في نهاية عملية مرحلية بدت بعض معالمها تتضح بالفعل على الصعيد الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك على الصعيد المتعدد الاطراف . ومازال يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يوافق على مفهوم لنطاق المعاهدة المقبلة وعلى كل جوانب التحقق من تنفيذها . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء التقدير الواجب لعمل الفريق المخصص من الخبراء العلميين المعنيين بمسائل الظواهر الاهتزازية وصلتها بعملية التحقق . وعلاوة على ذلك فقد كشف السفير بالينينغ والسفير روبنسون ، اللذان قاما بالتفاوض على بروتوكولات معاهدة التفجيرات النووية

السلمية ومعاودة الحد من تجارب الاسلحة النووية عن مدى تعقد عملية اقامة نظام للتحقق الفعال في مجال التجارب النووية . إن هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الملة ينبغي أن تعالج في إطار برنامج عمل يجب أن يتوصل جميع المشاركين الى اتفاق عليه ، استنادا الى ولاية يتحتم أن تكون واقعية .

كما نوقشت مسألة التجارب النووية مناقشة مستفيضة في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا في جنيف . وقد ركز بعض المشاركين حديثهم على مجرد إخفاق المؤتمر في اعتماد اعلان ختامي . ولئن كنا نأسف لهذا الإخفاق ، إلا أننا نود أن نكون أكثر دقة في تقييمنا لذلك المؤتمر .

إننا - دون الرغبة في الإقلال من أهمية مسألة وقف الدول الحائزة للأسلحة النووية لإجراء التجارب النووية ، لا نعتقد أن هذا الموضوع له أهمية قصوى في ميدان عدم الانتشار . ويؤسف بلجيكا بصفة خاصة أن بعض الوفود رفضت الحل الوسط الذي قبلته كل أطراف المعاهدة تقريبا ، وهذا الموقف جعل من المتعذر التوصل الى اتفاق على صيغة عريضة بمدد العديد من المسائل التي نرى أنها أكثر اتصالا بمسألة انتشار الأسلحة النووية وبالتالي أكثر جدارة بالاهتمام في ذلك المحفل .

لقد أدرك المشاركون ان المعاهدة لم تكن مُحكمة كما ينبغي لها أن تكون . وقد اقترحت تدابير لتشديد الضوابط من شأنها - لو طبقت على نحو عالمي - أن تسهم إسهاما حاسما في تعزيز عدم الانتشار .

وفيما يتعلق بتأكيدات الأمن السلبية ، يبرز تقرير مؤتمر نزع السلاح هنا مرة أخرى الآمال التي يمكن أن تعلق على المستقبل إذ يؤكد على وجود :

"عدة تغييرات سياسية إيجابية يتوقع لها أن تؤثر في البحث عن الحلول

الممكنة . " (A/45/27 ، فقرة ١٢ ، رابعا ، فقرة ١٩ ، ص ٣٢٣)

ومازال الوفد البلجيكي مقتنعا بأن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب للمفاوضات الخاصة بهذه التأكيدات بيد أننا نود أن نؤكد من جديد ، أنه حتى مع عدم وجود صيغة مشتركة ، فإن التعهدات المنفردة التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي أعيد تأكيدها في جنيف في المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لا تزال سارية تماما . ومع ذلك ، يظل وفد بلادي على استعداد للنظر في أي مقترح واقعي يستهدف تعزيز النظام الحالي أو ترشيده .

ونحن نعتقد ، بصفة خاصة ، ان الأمر قد يستوجب اتخاذ تدابير مناسبة لضمان حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة ، نظرا للموقف الغامض في نظرنا الذي تقفه بعض الدول ، التي لديها منشآت نووية كبرى غير خاضعة للضمانات ، بغض النظر عما اذا كانت أطرافا في المعاهدة أم لا .

وفي نقاط أخرى كذلك ، أظهر مؤتمر نزع السلاح استعدادده لأن ينطلق قدما ويفتح الطريق لاحتمالات جادة للتوصل الى نص يتوافق الآراء في الدورة القادمة . وانني أفكر

بصفة خاصة في العمل الممتاز الذي اضطلع به فريق الإتصال المسؤول عن وضع مشروع اتفاقية تحظر الأسلحة الإشعاعية . والنص الموجود لدينا الآن ذو هيكل منطقي وديباجة معقولة تماما وقسم جديد معنون "التحقق والامتثال" . (A/45/27 ، الفقرة ١٢٤ ضميمة "خامسا" ص ٢٤٠) وهكذا سيستأنف العمل في عام ١٩٩١ على أساس وثيقة جيدة متينة ، وسيتمكن في الدورة القادمة القضاء على مواطن الخلاف البسيطة المتبقية .

وهذه النتيجة المشجعة إنما تبرز بصورة أليمة الركود التام في عمل فريق الإتصال المقابل المسؤول عن النظر في مسألة فرض حظر على الهجوم على المنشآت النووية . ووفد بلادي مهتم بأية مبادرة ترمي الى إعادة تحريك هذه المفاوضات ، ومن ثم ، فإنه يؤيد المقترحات التي طرحت في المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار .

يود وفد بلادي الآن أن ينتقل الى مجال الأسلحة الكيميائية التي تقع في نطاق اختصاص مؤتمر نزع السلاح ، وهو مجال نعتبره ذا أهمية خاصة .

ومع أننا نرحب بالتقدم المحرز في السنوات القليلة الأخيرة في مفاوضات جنيف ، فلسنا وحدنا الذين نأسف لأنه ، رغم ما أظهره رئيس اللجنة المختصة السفير هلتنبيوس من دينامية ، وتفتح ذهني ، فإن هذه اللجنة لم ترق الى مستوى توقعاتنا في دورتها الماضية . ويرجع عدم التوصل الى طفرة ، فيما يرجع الى كون الجوانب السياسية الأساسية قد أخذت تبرز في هذه المرحلة من المفاوضات ، التي كانت تركز أحيانا تركيزا بالغا على التفاصيل الفنية . وإضافة الى ذلك فإن ما تلوح به الآن إحدى الدول من تهديد باستخدام هذه الأسلحة ، وانتشارها المستمر ، يبرزان التدهور في المناخ العام للمحادثات في جنيف ، وذلك رغما عن إدانة المجتمع الدولي التي لا لبس فيها للأسلحة الكيميائية نظرا لبشاعتها . وأود أن ألغى النظر الى أن بلادي - كما تدركون - كانت لها تجربة أليمة مع هذه الأسلحة في مطلع هذا القرن .

إن الطريقة الوحيدة لتجنب البشرية المزيد من المعاناة من جراء الأسلحة الكيميائية هو حظر تلك الأسلحة حظرا كاملا نهائيا عالميا ، والقيام بذلك بأسرع ما يمكن ، وذلك بإصدار صك قانوني فعال يزيل الأسلحة الكيميائية كخيار عسكري الى

الابد . ولتحقيق ذلك يتعين علينا أن نمر بثلاث مراحل حاسمة هي : أن نبرم معاهدة ونفتحها للتوقيع ، ثم بعد ذلك يجب أن تكون هناك فترة انتقالية يتحقق خلالها هدف المعاهدة في بعده الرأسي أي بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها ، وأخيراً يتحقق البعد الأفقي ، أي نبذ هذه الأسلحة نبذا عالمياً شاملاً .

وللتغلب على تحفظ أولئك الذين يحجمون عن المشاركة في مرحلة الإبرام ، يتعين علينا أن نسمى إلى التوفيق بين الأفكار الداعية إلى إقامة نظام يوفر الحد الأقصى من التأكيدات بأنه سيتم التقيد به ، أي بعبارة أخرى ، نظام يبعث على الثقة ، ويبين الأفكار الداعية إلى إقامة نظام تكون تكلفته معقولة وتستطيع كل البلدان - كبيرة وصغيرة - المشاركة فيه . ويجب أن تكون عيون شبكة التحقق دقيقة بالقدر الكافي لإحباط أي ميل لاختراقها ، وذلك بتعريض المنتهكين لمخاطرة ضبطهم متلبسين بممارسة أنشطتهم التي تخرق المعاهدة .

وقد أعلن أعضاء حلف الأطلسي في اجتماعهم الوزاري في تيرنبيري في حزيران/يونيه الماضي أن التزام الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرسمي بوقف إنتاج جميع الأسلحة الكيميائية والبدء في تدمير مرافق إنتاج أسلحتهم الكيميائية ومخزوناتهما حتى قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، يجب أن يعطي قوة دفع كبرى للعمل الجاري لإبرام المعاهدة في أسرع وقت ممكن .

وقد أيدت بلادي ذلك البيان كل التأييد ، ونحن نرحب بكون بعض أحكام الاتفاق الأمريكي السوفياتي قد أدرجت بالفعل في هذا النص المتطور للاتفاقية المقبلة ، ونرحب أيضاً بكون الولايات المتحدة قد بدأت في تدمير مخزوناتهما في تموز/يوليه الماضي .

لقد أشار البعض إلى صعوبة النظر في بعض أحكام الاتفاق الأمريكي - السوفياتي على أنها تشكل إسهاماً في مفاوضاتنا متعددة الأطراف . ومن الطبيعي تماماً أن يكون الاتفاق الشئ مستندا في بعض الأحيان إلى اعتبارات خاصة معينة . ومع ذلك ، يجب القول بأننا ما كنا لنتقدم كثيراً عما كنا عليه منذ بضع سنوات لو أن الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي لم يتخليا عن وضعهما الفريد بوصفهما الحائزين الاساسيين
للالسحة الكيميائية . ولهذا السبب تعتقد بلجيكا - كما تعتقد غيرها من البلدان - ان
الاتفاق الثنائي الامريكي السوفياتي جدير بالدراسة ، بوصفه إسهاما إيجابيا مـوـب
إبرام اتفاقية عالمية حقا . ويرحب وفد بلادي بالالتزام الامريكي السوفياتي بالاستفادة
الى أقصى قدر ممكن من أحكام مشروع المعاهدة العالمية .

لقد وصلت المفاوضات الى مفترق الطرق ولاشك أن المسألة الرئيسية تتمثل في كيفية تغادي قيام حالة تجد الدولتان العظميان فيها أنهما لا تمتلكان أسلحة كيميائية في حين تمتلكها أو تحاول امتلاكها بلدان أخرى تبقى خارج نطاق الاتفاقية وقد وافقت بلجيكا مع شركائها في الحلف في الإعلان الصادر في تيرنبييري في حزيران/يونيه الماضي ، على أن تكون من أوائل الموقعين على الاتفاقية وأن تشجع على سريانها في أقرب وقت ممكن . وبالمثل فإننا نرحب بالالتزام الصادر عن بلدان أوروبا الشرقية وعن بلدان كثيرة أخرى على أمل أن يحتذي آخرون بذلك المثال ربما في صورة قرار يصدر عن الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك يجدر التذكير بأن إصدار الدول لإعلانات تنفيذ حيازتها أو عدم حيازتها للأسلحة الكيميائية ، والتزامها رسميا بنبذ تلك الأسلحة عن طريق التقيد بالاتفاقية ، يفيضان في تعزيز الثقة والشفافية أثناء المفاوضات . ويدعو وفدي جميع البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية بأن تقدم على التعهد بتدمير تلك الأسلحة .

وقد أحرزت الدعوة الى عقد مؤتمر وزاري لإعطاء قوة دفع جديدة للمفاوضات بعض التقدم . ونحن نؤيد تلك المبادرة . لكننا نؤمن أيضا بأن المؤتمر الوزاري في حد ذاته ليس دواء ناجعا لجميع الأمراض ، وبأنه لا مناص من الإعداد لذلك المؤتمر بعناية وبتمعن .

وينبغي أن يشجع عقد اجتماع على هذا المستوى الرفيع المفاوضات في إطار اللجنة الخمسة على بذل أقصى ما في وسعهم لتهيئة الظروف اللازمة لضمان نجاح الاجتماع - وأعني بذلك سيادة روح التفوق والارادة السياسية في أعمال اللجنة حتى يتسنى حسم المسائل الحرجة مثل مسائل التحقق ، والعالمية ، والمساعدة والتعاون ، وكذلك المسائل المتعلقة بالمؤسسات وبخاصة المجلس التنفيذي .

وتواصل بلادي إيلاء أولوية عالية لإبرام معاهدة لنزع السلاح الكيميائي ، ونأمل من كل قلوبنا أن يهدي المفاوضات الى المجتمع الدولي عالما أكثر أمنا ، عالما خاليا من ويلات الأسلحة الكيميائية .

وفي هذا العام بدأ مؤتمر نزع السلاح إصلاحات تنظيمية من شأنها أن تفضي إلى تحسين أداء المؤتمر لمهامه وزيادة فعاليته . ونحن مقتنعون بأن هذه العملية ينبغي أن تستمر . وعلاوة على ذلك فإننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان تسوية مشكلة زيادة العضوية بلا توان حتى يمكن إزالة الجمود الذي أصاب المؤتمر في هذا الصدد . وينبغي أن نتغلب على التناقض القائم بين الدعوة من جهة إلى الانضمام على أوسع نطاق إلى الاتفاقيات التي ستبرم في إطار المؤتمر والرفض من جهة أخرى لتنفيذ القرارات التي اتفق عليها فعلا بشأن انضمام أعضاء جدد . وستطرح هذه المشكلة مرة أخرى في بداية دورة عام ١٩٩١ . ونتعشم أن تسود في معالجة هذه المسائل روح الواقعية وسعة الأفق ، مع أخذ أحكام النظام الداخلي الأخرى في الحسبان .

السيد هايز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السيد رانا على انتخابه بالأجماع رئيساً للجنة الأولى . إن خبرته وحكمته واقتداره كلها ضمانات أكيدة بأن أعمالنا ستوجه بحزم صوب تحقيق نتائج مجدية . وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين وأتمنى لهم جميعاً النجاح في أداء مهامهم وأؤكد لهم في نفس الوقت تعاون وفدي التام معهم .

وينضم وفدي بطبيعة الحال إلى البيان الذي أدلى به سفير إيطاليا في هذه المناقشة بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، وهو يؤيد ذلك البيان تأييداً تاماً .

وقد ذكر وزير خارجية أيرلندا في بيانه أمام الجمعية العامة منذ أسابيع قليلة أنه :

"مع نهاية المواجهة بين الشرق والغرب ، بدأنا أخيراً ندخل في عالم ما بعد الحرب بحق ، حيث يمكن لمؤسسات النظام الدولي التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية أن تعمل كما أريد لها" . (A/45/PV.9 ، ص ١٣)

وبينما شكلت الأحداث الأخيرة في الخليج اختباراً خطيراً لمؤسسات النظام الدولي ، فقد استجابت هذه المؤسسات بطريقة حاسمة ، وتؤيد أيرلندا تأييداً تاماً القرارات التي أصدرها مجلس الأمن فيما يختص بالازمة في الخليج . وقد بينت هذه الازمة

أهمية الأمم المتحدة ، وأبرزت حقيقة أنها المحفل الذي يمكن فيه الإعراب بوضوح عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي .

والأمم المتحدة لها ، بمقتضى الميثاق ، دور رئيسي في مجال نزع السلاح . وبالمقابل ، لها دور أساس في تحقيق نهج تعاوني للأمن الدولي . وينبغي أن يستند هذا النهج الى بناء الثقة فيما بين الدول وإزالة الخوف من الهجوم ، وذلك بالقضاء على وسائل شن الحرب . وفي هذا الصدد ، تؤمن إيرلندا ان القضاء على الأسلحة النووية أمر يتسم بأقصى الأهمية .

ومن الضروري للغاية أن تتجلى الانجازات التي أحرزت مؤخرا في المفاوضات الثنائية والاقليمية لتحديد الأسلحة ، في تقدم يحرز كذلك بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الاطراف . وفي المجال الثنائي ، شهدنا إبرام معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وشهدنا بداية طيبة لمحادثات "ستارت" ، والاتفاقات الاخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول بروتوكولات التحقق من معاهدة حظر تجارب الحد من التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، كما شهدنا اتفقا على تخفيض مخزونات الدولتين من الأسلحة الكيميائية . وفي أوروبا ، شهدنا امكانات تبشر بالخير لإجراء مفاوضات خاصة بالقذائف النووية المتوسطة المدى ، وإحراز تقدم لم يسبق له مثيل في تحديد الأسلحة التقليدية . وبالرغم من كل ذلك ، فمازال يتعين علينا أن نحقق الكثير في ميدان نزع السلاح . ولتوضيح ذلك ، أسوق بضعة أمثلة على المظاهر غير المرغوب فيها التي مازالت سائدة في هذا الميدان :

فمازال العالم ينفق أكثر من ٢٥٠ بليون دولار على التسليح يوميا . وبينما تباطأ سباق التسليح النووي على ما يبدو ، فمازال هناك حوالي ٤٧ ٠٠٠ رأس حربي نووي مازالت تهدد بقاء الحياة البشرية ذاتها على هذا الكوكب . ومازالت تجارب الأسلحة النووية وأعمال التطوير النوعي للأسلحة النووية مستمرة .

كما أنه لم تجر في السنوات الخمس الأخيرة أي مفاوضات متعددة الأطراف بهدف التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي الوقت الذي نقترح فيه من إمكانية جديدة للتوصل إلى تخفيضات كبيرة في أعداد الأسلحة النووية التي تحوزها الدولتان العظميان ، فإننا نواجه إمكانية مخيفة تتمثل في زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وما زال التقدم في المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح بطيئاً جداً .

يتيح لنا المناخ الذي يسود حالياً العلاقات الدولية فرصة فريدة لإحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح ونبذ الاعتقاد الخاطئ القائل بأن الأمن ينبغي بالضرورة على القوة العسكرية . ومن الأهمية بمكان أن نغتني هذه الفرصة . وأفضل سبيل في هذا الصدد هو بلوغ بضعة أهداف رئيسية نرى أن لها أهمية حيوية .

وأول تلك الأهداف وأهمها هو وقف سباق التسلح النووي ومما يدعو إلى القلق الشديد في هذا الشأن ، سباق التسلح النوعي أي استحداث أسلحة جديدة لها قدرة تدميرية أكبر . ولوقف استحداث تلك الأسلحة ينبغي لنا أن نضع فوراً حداً للتجارب النووية الأمر الذي يتطلب في اعتقادنا عقد معاهدة تفرض حظراً شاملاً على التجارب . وينبغي النظر إلى الحظر الشامل للتجارب النووية باعتباره الخطوة الأولى صوب نزع السلاح ، وليس المرحلة الأخيرة التي لا ينبغي الشروع فيها إلا بعد أن يتم الاتفاق على سائر عناصر نزع السلاح . كما تقتضي الضرورة تقليص الإنتاج العالمي من المواد الانشطارية التي تصل درجتها إلى الدرجة المطلوبة في إنتاج الأسلحة .

إننا نلاحظ بعض التطورات الإيجابية في مجال التجارب النووية . فالاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن التصديق على معاهدة الحد من التجارب والمعاهدة الخاصة بالتفجيرات النووية السلمية أمر يلقي كل ترحيب . كما يسرنا أن أعيد مؤخراً في مؤتمر نزع السلاح إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . بيد أنه كيما تكون تلك اللجنة ذات فعالية ، لابد من سرعة تخويلها سلطة الاضطلاع بمفاوضات حقيقية . ويجب أن تشارك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه المفاوضات لكفالة النجاح المبكر . في عقد معاهدة لحظر التجارب الشامل .

إن مسألة وقف جميع تجارب الأسلحة النووية مسألة ذات أولوية قصوى وهي تشكل لدى المجتمع العالمي مطلباً شاملاً يكرره سنوياً . ومع ذلك لم تسفر المداولات والمفاوضات على امتداد ٣٠ عاماً إلا عن اتفاقات جزئية لم تعق عمليات إدخال التحسينات على الأسلحة النووية . ومن ثم ، فإن عدم الاتفاق على معاهدة بشأن حظر

التجارب الشامل يعني من منظور الواقع السياسي أن أحد الآمال والتطلعات الكبرى التي تحدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم يتحقق . وفي هذا الصدد ، تفهم إيرلندا الدوافع الكامنة وراء عقد المفاوضات القادمة بشأن تعديل معاهدة حظر التجارب الجزئي . وأملنا أن يمهّد مؤتمر التعديل ، الذي سنشارك فيه بطريقة بنّاءة ، السبيل إلى التزام جميع الدول - ومنها في المقام الأول تلك الحائزة للأسلحة النووية - بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب .

والهدف الهام التالي هو صيانة وتدعيم نظام فعال لمنع الانتشار النووي . وفي رأينا أن وجود نظام عالمي فعال لمنع الانتشار النووي هو أفضل وسيلة تحقق صالح السلم والاستقرار الدوليين والبلدان كافة ، الحائزة منها وغير الحائزة للأسلحة النووية . كما أن معاهدة عدم الانتشار ، التي شت أنها ركيزة الجهود الرامية إلى احتواء الانتشار النووي ، مازالت تعد اتفاقاً من أهم اتفاقات تحديد الأسلحة التي تم التوصل إليها حتى يومنا هذا . وهي أيضاً التدبير الذي نال ، في تاريخ تحديد الأسلحة ، أوسع التأييد .

إن إيرلندا تؤيد معاهدة عدم الانتشار تأييداً راسخاً وقويّاً . ومن ثم يؤسف وفدي أن المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي عقد مؤخراً لم يتفق على إصدار وثيقة ختامية . إلا أننا على اقتناع بأن الاستعراض الشامل للمعاهدة الذي تم الاضطلاع به خلال المؤتمر سيسهم في تعزيز المعاهدة ذاتها والالتزام الدول الأطراف بتنفيذها . ولقد لاحظنا ، بوجه خاص ، مدى ما تم التوصل إليه ، في المؤتمر الاستعراضي ، من توافق في الآراء بشأن قضايا لها أهمية خاصة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ومن بينها الضمانات الكاملة والنطاق والتعاون الدولي في مجال السلامة النووية . وأملنا أن نعزز ما تحقق في المؤتمر من توافق في الآراء بشأن عدد كبير من القضايا ، بغية كفالة استمرار صلاحية المعاهدة ، ونجاح اجتماع الدول الأطراف عام ١٩٩٥ الذي نتطلع إليه باعتباره فرصة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار وتجديد التزامنا بها لفترة غير محدودة . وسوف يتضح مما قلته لتوي أن إيرلندا تولي أولوية قصوى

لعقد معاهدة لحظر التجارب الشامل في وقت مبكر ، كما أننا نعتقد أهمية كبرى على تمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا مفتوحا وغير مشروط ، باعتبار ذلك تدبيرا أساسيا . ولقد أشار سفير إيطاليا ، عندما تكلم باسم المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء بها ، الى الاعلان الخاص بعدم الانتشار النووي الذي أصدره رؤساء دول أو حكومات المجموعة في دبلن في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ إبان رئاسة إيرلندا للمجموعة . فالإعلان يوضح أننا كاثنتي عشرة دولة ذات سيادة تشمل دولا حائزة وأخرى غير حائزة للأسلحة النووية ، يجمعنا التزام راسخ بهدف عدم الانتشار . وأملنا أن يشجع ذلك الآخرين ، أطرافا كانوا أو غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار ، على السعي الى تعزيز نظام عدم الانتشار .

وثمة هدف ثالث ألا وهو إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والقصيرة المدى توطئة للقضاء الكامل على الأسلحة النووية برمتها . ومن دواعي السرور أن المعاهدة الخاصة بالقضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي تقضي لأول مرة بإزالة فئة بأكملها من الأسلحة النووية ، يجري تنفيذها بشكل مرض . كما أننا نرحب بما يلوح من إمكانية التوصل الى اتفاق مبكر في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وهناك تطور إيجابي آخر وهو التزام الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأن يستهلا مبكرا مشاورات جديدة بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية . كما أنه من المرجح أن تبدأ ، في موعد مبكر ، المباحثات بشأن خفض القوات النووية القصيرة المدى في أوروبا ، وإزالة جميع قذائف المدفعية النووية من تلك الساحة . بيد أنه لا يجب اعتبار هذه التدابير غاية في حد ذاتها بل ينبغي أن تشكل جزءا من تحرك لا رجعة فيه صوب نزع السلاح النووي العام الذي لا بد أن يشمل إنهاء استحداث الأسلحة الجديدة ومنظومات إطلاقها . وغني عن البيان أن تلك العملية يجب أن تضم جميع فئات الأسلحة النووية ، سواء منها الأسلحة البحرية القاعدة أو البرية القاعدة أو المحمولة جوا . وفي رأينا أن المستوى الوحيد المقبول للأسلحة النووية هو مستوى الصفر .

لقد استمعنا باهتمام الى التعليقات الاخيرة التي ابدتها الوفد السويدي بشأن الاسلحة النووية في البحار . وهذه مسألة تشغلنا بحق ، وكما أشار وزير الخارجية الايرلندي في بيانه أمام الجمعية العامة ، فإننا استرعينا مرارا وتكرارا الاهتمام الى ما يشكله مرور الغواصات النووية في البحر الايرلندي والمناطق المماثلة ، الزاخرة بالسفن التجارية وأنشطة الصيد من أخطار . وإننا لنشعر بقلق بالغ إزاء ما يمكن ، بل وما يرجح ، وقوعه إن عاجلا أو آجلا من حوادث تصل عواقبها الى حد الكارثة . فضلا عن ذلك فإن الاسلحة التي تحملها الغواصات النووية ، ووحدات الطاقة النووية الموجودة في هذه الغواصات وغيرها من السفن ، تشير أيضا قلقا شديدا . والواقع ، أن تلك السفن تسير في بعض الأحيان تحت سطح المياه ولكنها في جميع الأحيان محطات متحركة للطاقة النووية ، لها القدرة على استخدام الاسلحة النووية . فهي مثل المنشآت النووية البرية القاعدة ، ليست محصنة من الحوادث ، بل تزيد عنها في أنها عرضة كذلك لخطر التصادم .

ومراعاة لذلك ، أسعدنا أن نؤيد الاقتراح الذي قدمته مؤخرا بلدان الشمال في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يدعو الى استكمال معايير السلامة للسفن العاملة بالطاقة النووية . فما تشكله هذه السفن من أخطار على البيئة ، بالمعنى الأوسع ، ينبغي أن يكون مشار قلق في محفل الأمم المتحدة أيضا .

رابعا ، ينبغي إزالة جميع أسلحة التدمير الشامل الأخرى . وتعتقد حكومة بلادي أنه لا ينبغي الإبطاء في الوصول الى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح على الإزالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتهما - وبعبارة أخرى ، لا ينبغي التأخر في التوصل الى اتفاق بشأن فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية . ونحن نأمل في أن ييسر الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إجراء تخفيضات كبيرة في مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ووقف إنتاج هذه الأسلحة تحقيق تقدم في المفاوضات حول فرض حظر شامل . ومتى أقرت اتفاقية للحظر الشامل يتعين أن تحظى فعليا بمشاركة الدول العالمية . وفي هذا الصدد ، حالما تمل المفاوضات حول الاتفاقية الى نهاية مرضية ، تزعم إيرلندا ، رهنا باتخاذ القرارات الحكومية والبرلمانية اللازمة ، أن تكون في عداد الموقعين الأصليين على الاتفاقية وأن تشجع على ادخالها حيز النفاذ في وقت مبكر .

وايرلندا لا تمتلك أسلحة كيميائية ، كما أنها لا تنتج المواد الكيميائية التي تعتبر بوجه عام لازمة لحيازة القدرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية . ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود الدولية المتضافرة المبذولة لوضع قيود صارمة على المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة الكيميائية ولتعزيز هذه القيود . ولكن هذه القيود لا تشكل بديلا لاتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية .

خامسا ، لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين ما لم يعالج المجتمع الدولي جميع جوانب مشكلة نزع السلاح التقليدي ، بما فيها التطوير المتزايد للأسلحة التقليدية . فنزع السلاح التقليدي جزء هام لا يتجزأ من عملية نزع السلاح . فلم يقصد على الإطلاق من مفهوم نزع السلاح العام والكامل أن يطبق على الأسلحة النووية وحدها .

وفي حين أن التقدم في نزع السلاح النووي لا يمكن أن يكون مرهونا بالتخفيضات في الأسلحة التقليدية ، فإن إمكانيات نزع السلاح النووي ستعزز بشكل هائل إذا أزيلت التهديدات التي تشكلها الأسلحة التقليدية . وعلاوة على ذلك ، فإن سباق التسلح التقليدي يساهم في زيادة حدة التوترات ، وتقويض الأمن ، ويزداد انتشارا في كل ركن من أركان المعمورة . كما أنه يستهلك موارد هائلة توجد إليها حاجة - وفي الكثير من الأحيان حاجة ماسة - من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي سياق نزع السلاح ، فإن أهم عنصر في العلاقات الجديدة التي يجري إقامتها بين بلدان أوروبا يتمثل في الفرصة المتاحة لإنشاء نظام أمن جديد يقوم على التعاون بدلا من المجابهة . ويتيح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إطارا ملائما لهذه العملية . وسترسي قمة باريس التي ستعقد في الشهر المقبل الهياكل اللازمة لجعل نظام الأمن التعاوني الجديد هذا واقعا ملموسا . إن المفاوضات الجارية بشأن الأمن في فيينا ، المنعقدة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تساهم ، بطرقها الخاصة ، في زيادة الثقة المتبادلة وفي جعل أوروبا أكثر سلما واستقرارا . وقد تم التوصل مؤخرا في المفاوضات حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الى اتفاقات بالغة الأهمية تؤثر على مستويات الأسلحة التقليدية . ولكن يجب أيضا مواصلة التقدم في المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن من أجل التمكن من عرض نتائج إيجابية ولموسة من مجموعتي المفاوضات على مؤتمر باريس . وستمثل هذه الاتفاقات خطوة هامة صوب إقامة تعاون أكثر انتظاما بين المشتركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المسائل الأمنية . ونتطلع الى الشروع في مناقشات بين الدول الأربع والثلاثين بهدف البدء بحلول عام ١٩٩٢ بعملية لنزع السلاح وبناء الثقة مفتوحة لجميع أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الراغبين في الاشتراك* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ومن الواضح أنه يجب أن يتجلى أيضا الحافز الى إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الاطراف في الكفاءة المتزايدة لمؤسسات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح . وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة في هذه اللجنة زيادة حميدة في الاستعداد لمحاولة التوصل الى توافق في الآراء حول العديد من المواضيع الهامة المدرجة في جدول أعمالنا . ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه . كما حققت الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة درجة عظيمة من الاتفاق على البنود المتعلقة في جدول أعمالها . ونأمل أن يتم أيضا في هذه الدورة للجمعية العامة بلوغ توافق الآراء هذا على البنود التي ستدرج في جدول أعمال الهيئة لعام ١٩٩١ . وسنواصل مشاركتنا البناءة في المشاورات الجارية حول هذه المسألة . ولكن لابد أيضا لمؤتمر نزع السلاح أن يفي بدوره بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف لنزع السلاح في منظومة الأمم المتحدة . ويحدونا خالص الأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر ، التي كلفها المجتمع الدولي بمسؤوليات تفاوضية ، من إنجاز ولايتها بالتوصل الى توافق في الآراء على المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالها .

ختاما ، إن كل ما قلته في هذا البيان يمكن أن يتبلور في نداء الى المجتمع الدولي بأن يعتمد ويسلك نهجا نحو نزع السلاح يقوم على العناصر التالية : تطوير نهج تعاوني إزاء الأمن ؛ التأكيد من جديد على إحراز تقدم في عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف ؛ توطيد العزم على أن يحقق ، أولا ، حظر شامل للتجارب ووضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لمنع الأسلحة النووية ؛ ثانيا ، تعزيز معاهدة عدم الانتشار ؛ ثالثا ، إجراء تخفيضات عميقة في الأسلحة النووية الاستراتيجية والاقصر مدى توطئة للإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية ؛ رابعا ، فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية ؛ خامسا وأخيرا ، إجراء تخفيض في مستوى الأسلحة التقليدية . ونحن نعتقد أنه يمكن تحقيق تقدم حقيقي في هذه المجالات حتى على المدى القصير إذا اغتئمتنا الفرص التي يتيحها لنا تحسن المناخ في العلاقات الدولية .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود في البداية أن أعرب لكم ، باسم وفد رومانيا ، عن تهانئنا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . وإنني واثق من أن مهاراتكم الدبلوماسية البارزة وخبراتكم ستقودنا خلال دورة ناجحة للغاية . وأود أيضا أن أعرب لبقية أعضاء مكتب اللجنة عن أطيح امنياتنا بالنجاح . ويؤكد وفد بلادي التزامه بالتعاون الكامل معكم جميعا في إنجاز المسؤوليات الجسيمة المناطة بكم .

تعتقد اللجنة اجتماعاتها في مرحلة فريدة من تاريخ أوروبا . فنحن نشهد تغييرا جوهريا في منطقتنا من العالم ، تغييرا يضع حدا للحرب الباردة والواجهة بين الشرق والغرب . ولم يعد للانقسام الايديولوجي وجود ، أو على الأقل تراجع الى حد بعيد . ويعتبر توحيد ألمانيا دليلا عمليا على المسيرة الكبرى التي ستؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق حلم قديم ، حلم أوروبا الموحدة .

كما ان المعاهدة الاولى التي ستعقد قريبا بشأن تخفيضات كبيرة في الاسلحة التقليدية ، والمجموعة الجديدة من تدابير بناء الثقة والامن ، هما أيضا خطوتان عمليتان نحو تحقيق ذلك الهدف . وبغض النظر عن تجربة الماضي ، فإن جميع الدول الأوروبية تتشاطر نفس القيم الجوهرية ، الإنسانية والسياسية والاقتصادية ، ويجمعها تفاهم مشترك حول الحاجة الى نمط سليم من الامن والتعاون على صعيد القارة بأكملها . وسيكون لقاء قمة باريس الذي سيعقد في غضون بضعة أسابيع علامة بارزة على الطريق المغضي الى هوية جديدة لأوروبا تفتح آفاقا غير مسبوقة للامن والتعاون .

لقد مرت رومانيا بعملية تغيير جوهري . وكان خيار بلدي ، وهو خيار لا رجعة فيه ، هو المجتمع الحر والتعددية والاحترام والحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لبني البشر كافة . ومن هذا المنطلق ، نحرم في سياستنا الخارجية على تعزيز التعاون الواسع والنشط مع جميع الأمم . ونحن نجاهد من أجل تأمين السلم وتحقيق نزع السلاح وتعزيز الامن الإقليمي والدولي . وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد على أن رومانيا تلتزم التزاما راسخا بهدف تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، بما في ذلك الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل والاسلحة التقليدية .

وتحتد الحكومة الرومانية اتباع نهج شامل تجاه مسائل الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، واعتماد تدابير ملموسة في جميع الميادين ، دون ربط النتائج في ميدان بالتقدم المحرز في ميدان آخر . وفي الوقت ذاته ، نؤمن بأن جميع الاطراف ، أثناء هذه المفاوضات ، ينبغي أن نتحلى بالواقعية والمرونة والروح التوفيقية والعملية ، وإننا لعلنا ثقة بأن مثل هذا النهج سيفتح آفاقا جديدة للتوصل ، في هذه المفاوضات ،

الى اتفاقات بشأن الاسلحة الكيميائية وحظر التجارب النووية وغير ذلك من مشاكل تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

يعتبر نزع السلاح النووي من أهم أولويات المجتمع الدولي ، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا ببذل جهود مستمرة ومتضافرة ، واتخاذ تدابير تدريجية للحد من الاسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي . وبالتالي فإننا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها ، وبخاصة المعاهدة المتعلقة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ونتطلع الى تنفيذها على نحو مرض . ونعتقد أن جميع الجهود في الوقت الراهن ينبغي أن تركز على التعجيل بإبرام معاهدة لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية الهجومية .

ونقدّر كل التقدير المبادرة الامريكية السوفياتية الخاصة بالشروع في مفاوضات حول تخفيض القوات النووية القصيرة المدى في أوروبا . وعما قريب ستوقع الدولتان على معاهدة تتعلق بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وستجريان مفاوضات جديدة بشأن تخفيضات أخرى في أسلحتهما الاستراتيجية .

ولكن التحدي تحد حقيقي ، لأن الترسانات النووية ستظل قائمة وستظل نوعيتها تتحسن على الرغم من الاتفاقات التي نفذت فعلا أو التي يجري التفاوض عليها .

تتخذ رومانيا موقفا ثابتا لمالح الحظر الكامل للتجارب النووية ، واتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق هذا الهدف الاساسي الذي تدعم صحته ووجهته اعتبارات أخلاقية وبيئية . وفي الوقت نفسه فإن الاثر الإيجابي المترتب على حظر التجارب النووية ، فيما يتعلق بالتقدم نحو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار ، لا تشكك فيه أية دولة نووية أو غير نووية .

ويساورنا ، كغيرنا ، قلق مشروع ، لأنه على الرغم من كل الجهود المبذولة طوال ما يزيد على ربع قرن ، لم يصبح العالم بعد أكثر قربا من ذلك الهدف . وبلدي ، على غرار معظم الدول الأخرى ، يرى أن هذا الوضع يتطلب جهودا جديدة ومكثفة لتحقيق الحظر الكامل للتجارب النووية . وفي رأينا أن الحالة الدولية الجديدة ، والتطورات الإيجابية التي لم يسبق لها مثيل في العلاقات بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية

في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم ، والنهج الجديدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح تفتح آفاقاً أفضل لبلوغ هذا الهدف .

إلا أن بلدي ، على الرغم من التزامه بهدف التوصل الى معاهدة الحظر الكامل للتجارب ، يقبل المبدأ القائل بتحقيق ذلك الهدف بالتدرج ، أي على مراحل ، واتساقاً مع هذا النهج المرن ، ترحّب رومانيا بالاتفاق على بروتوكولات التحقق الخاصة بمعاهدة عتبة حظر التجارب ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية مما مهد الطريق لبدء سريان المعاهدتين .

وسترحّب الحكومة الرومانية بأي اتفاق جديد بشأن أية تحديدات أخرى للتجارب النووية الجوفية وبأي خطوة جديدة في هذا الاتجاه . وقد لاحظنا ، مع الاهتمام ، الاستعداد الذي تم الإعراب عنه أثناء مناقشتنا فيما يتعلق بإجراء مفاوضات جديدة حول إمكانية إجراء تحديدات أخرى للتجارب النووية ، وكذلك تدابير ضبط النفس التي ستطبق لدى إجراء مثل هذه التجارب . وفي رأينا انه من الضروري ، في الوقت الحاضر ، أن نلتزم أفضل مسار للعمل ، وأن نشرع في عملية مفاوضات حقيقية تفضي الى وقف جميع التجارب النووية .

ولعله يتسنى في مؤتمر التعديل الذي سيعقد في نيويورك ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، إعطاء دفعة سياسية جديدة للجهود الرامية الى إيقاف كل التجارب النووية . وإدراكاً منا لوجود اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول هذا الموضوع ، نعتقد انه من الأهمية بمكان ، ومن صالح تحقيق هدف حظر التجارب النووية ، ضمان أن يتوفر في مؤتمر التعديل مناخ مؤات يشجّع على إجراء محادثات بقاءة والبحث عن حلول تؤدي الى حظر التجارب النووية . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن يكون المؤتمر حافزاً على تكثيف الجهود المبذولة في أماكن أخرى ، وفي مؤتمر نزع السلاح بمقعة خاصة ، التوصل الى حظر التجارب النووية ، لا أن يكون سبباً في تراضيتها . ونحن نحبّذ إعادة إنشاء اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية في بداية دورة عام ١٩٩١ لمؤتمر نزع السلاح والاستمرار ، في هذا الإطار ، في عمل موضوعي منهجي للتوصل الى حظر شامل للتجارب يؤدي الى فرص جديدة وخطوات ملموسة للتوصل الى اتفاق .

وتود رومانيا أن تعزز إسهامها في العمل المضموني الذي تضطلع به اللجنة المختصة التي سيكون عليها أن تمهّد الطريق للتوصل الى اتفاق . وانطلاقاً من نفس الروح تشارك بلادي في أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وفي التجارب التي تجرى حالياً في هذا الميدان .

تؤمن رومانيا بأن معاهدة عدم الانتشار تشكّل إحدى دعائم نظام دولي مستقر يقوم على السلم والأمن والتنمية . إن أي نظام فعال لعدم الانتشار يتطلب اتخاذ التدابير الواجبة لمنع الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية لأغراض غير سلمية . وبلادي تفي ، بنية صادقة ، بجميع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك الترتيبات الدولية الأخرى المعترف بها في مجال عمليات النقل النووي ، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار .

لقد اتخذت رومانيا مؤخرا عددا من القرارات الهامة تحقيقا لهذا الهدف .
واسمحوا لي بأن أذكر إثنين منها فقط . أصدرت الحكومة الرومانية بيانا أعلنت فيه
أن أية اتفاقات أبرمها النظام الديكتاتوري السابق تتعارض مع الالتزامات الدولية
التي تتحملها رومانيا في مجال عدم الانتشار تعد باطلا ولاغية . وفي الوقت نفسه ،
قبلت رومانيا رسميا المبادئ التوجيهية لعدم الانتشار التي تخص النقل النووي ،
والتي وافقت عليها مجموعة البلدان المصدرة للمواد والمعدات والتكنولوجيات
النووية ، على نحو ما ورد في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
(INFCIRC/254) . وحكومة رومانيا ، عند اتخاذها لهذا القرار ، كانت تدرك تماما
الحاجة الى الاسهام في تطوير الطاقة النووية مع تجنب الإسهام بأي طريقة كانت في
انتشار الاسلحة النووية أو أية أجهزة تفجير نووية أخرى ، كما كانت تدرك الحاجة الى
اخراج الضمانات وتوكيدات عدم الانتشار من مجال المنافسة التجارية .

لقد أظهر المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أن
مسائل عدم الانتشار والامور الأخرى ذات الصلة تشير في كثير من الأحيان خلافات بل حتى
مواجهات .

ونرى أن منع انتشار الاسلحة النووية ، الهدف الكبير الذي تشارك في تحقيقه
معظم الدول ، يمكن أن يتحقق بنجاح على أحسن وجه بفضل التعاون الحقيقي بين شركاء
متساوين يعملون على تحقيق هدف مشترك . ونحن نرى أن هذا أحد الدروس الهامة
المستخلصة من المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، الذي
أكد أن حجر الزاوية في معاهدة عدم الانتشار كان منذ البداية ولا يزال نزع السلاح
النووي .

هناك قلق متزايد يشعر به المجتمع الدولي بشأن الاسلحة الكيميائية وامكانية
استخدامها وانتشارها . وتعتبر الحكومة الرومانية أن التوصل في أسرع وقت ممكن
وفي إطار مؤتمر نزع السلاح الى اتفاقية بشأن الحظر التام الفعال لاستحداث وانتاج
وتخزين الاسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها أصبح مسألة تحظى بأكبر قدر من الأهمية
والعجلة .

إن رومانيا تسهم في عملية المفاوضات الخاصة بمشروع اتفاقية تتعلق بالأسلحة الكيميائية ، شأنها شأن بلدان أخرى اتخذت هذا العام عددا من الخطوات البناءة بغرض زيادة الثقة والتشجيع على التوصل الى تلك الاتفاقية .

وعلى سبيل المثال ، أوضحت رومانيا في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح أنها لا تنتج ولا تحوز أسلحة كيميائية ولا تنتوي إنتاجها أو الحصول عليها في المستقبل . وذكرت أيضا أنها مستعدة لتصبح طرفا أصليا في اتفاقية ذات اشتراك عالمي بشأن حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية .

وفي الوقت نفسه ، قدمت حكومة رومانيا في ورقة عمل لمؤتمر نزع السلاح بيانات كاملة تتعلق بإنتاج واستبقاء أو عدم استبقاء ، واستهلاك ، واستيراد أو تصدير مواد لازمة للصناعة الكيميائية المدنية ، وهذه البيانات يمكن أن يكون لها اتصال بهدف الاتفاقية المقبلة .

وتود رومانيا أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجددا في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة البيانات المذكورة أعلاه ، وأن تؤكد البيانات الكاملة المقدمة الى مؤتمر نزع السلاح .

إننا ندرك تماما المسائل الرئيسية التي ينبغي حلها قبل أن يكون بالإمكان فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية . ومع هذا ، نأمل أن تؤدي العملية الجارية فعلا في صياغة نص الاتفاقية ، والخطوات التي يتوقع من بلدان مختلفة القيام بها ، الى التوصل في المستقبل القريب الى مك قانوني عالمي فعال وشامل ومتوازن يوفر - في جملة أمور - فرض رقابة دولية فعالة على حظر الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها .

إننا نرحب بالاتفاق الشائئ المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة الكيميائية ، ونتوقع أن يسهم هذا الاتفاق في إبرام اتفاقية شاملة بشأن حظر جميع الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها ، كما يطلب المجتمع الدولي .

إن رومانيا ، شأنها شأن بلدان أخرى ، تشعر بالقلق ازاء مخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية قبل إبرام الاتفاقية المقبلة ودخولها الى حيّز النفاذ ، الامر

الذي يؤدي الى تقويض أهداف حظر جميع الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها أو جعله أكثر صعوبة .

وقد أعربت رومانيا للدول المعنية عن استعدادها للمشاركة في فريق استراليا الذي يسعى الى فرض رقابة على تصدير بعض المواد الكيميائية الحساسة والتكنولوجيا الكيميائية ، لمنع انتشار الاسلحة الكيميائية .

وفي الوقت نفسه ، توضع تدابير لضمان النظم الضرورية والاليات اللازمة على المستوى الوطني ، للعمل في ظروف التخصيص والاقتصاد السوقي ، التي تضمن الرقابة الصارمة على عدم انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وللتعاون أيضا مع سائر الدول بشأن هذه المسائل .

إن الحكومة الرومانية تعتبر أن التغيرات الواقعة في اوروبا وفي العالم أجمع تتطلب القيام بعملية نزع سلاح مكثفة وأكثر انتاجا ، لتحقيق كفاءة متزايدة لجميع الهيئات المنخرطة في مناقشات ومفاوضات تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، حتى يمكنها أن تلاحق الاحداث وتحفز الاتجاه الايجابي للتطورات السياسية .

أولا وقبل كل شيء ، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز موقفها في قيادة وتحفيز أنشطة الهيئات التي تجري بها مناقشات أو مفاوضات تتعلق بتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، وينبغي لها أن تزيد كفاءة مناقشات وقراراتها .

ووفد بلادي ، شأنه شأن سائر الوفود ، يرحب بالاتجاه الجديد في نشاط هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، التي لها دور كبير تقوم به في نزع السلاح المتعدد الاطراف .

وبهذه الروح نفسها تؤيد رومانيا تأييدا كاملا الجهود المبذولة لتحسين الأنشطة وزيادة كفاءة مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وفي رأينا أن التطورات الايجابية الجارية في أوروبا وبقية بقاع العالم ينبغي أن تنعكس على محاضر - وخصوصا نتائج - مؤتمر جنيف .

وبينما نرحب بالخطوات المتخذة في دورة المؤتمر لهذا العام نعتقد أنه مايزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكي يقوي الى أبعد مدى ممكن طابع مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوضية وذلك حتى يتمكن من الوفاء على أكمل وجه بالتوقعات المشروعة للمجتمع الدولي في عام ١٩٩١ والسنوات التالية .

السيد غزال (تونس) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أقدم لكم تهانئ الوفد التونسي الحارة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة . إن ما تتمتعون به من خصال شخصية وتجربة دبلوماسية مشهود لكم بها وخاصة في مجلس الأمن وضمن لجنة الأمم المتحدة حول نزع السلاح لتؤكد لنا ملغا حسن ادارة أعمال اللجنة الاولى وما سوف يكمل تلك الأعمال من نجاح .

كما نتوجه بتهانئنا أيضا الى أعضاء المكتب كافة . ولا يفوتني في هذا السياق أن أعبر باسم وفد بلادي عن امتناننا لما جاء في التقرير الإضافي الذي تفضل بتقديمه السيد ياسوشي أكاشي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، معربين في نفس الوقت عن مدى استحساننا للعمل الدؤوب الذي ما انفك يبذله من أجل قضية نزع السلاح .

السيد الرئيس ، يتوجه اليكم مندوب الجزائر بكلمة باسم وفود الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ومن ضمنها وفد بلادي وإني أود أن أتقدم من جانبي ببعض الملاحظات باسم وفد الجمهورية التونسية .

السيد الرئيس ، تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظرف متميز من تاريخ العلاقات الدولية . فمنذ حوالي سنة ، دخل العالم مرحلة تحول عميق يتسع مداها وتترسخ آثارها يوما بعد يوم . إن زمن الحرب الباردة والتوتر وتناقض الأيديولوجيات قد ولى تاركا مكانه للتوافق والتعاون خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، كما أن سقوط جدار برلين فتح الطريق أمام وحدة

ألمانيا التي تحققت أخيرا كما صاحبتة موجة عارمة من الحرية والديمقراطية شملت أوروبا الشرقية والوسطى وعدة مناطق من العالم الثالث .

وارتقاء ناميبيا الى صف الدول المستقلة شكل نهاية العهد الاستعماري في افريقيا وبشر بسقوط نظام الميز العنصري في افريقيا الجنوبية في حين استعادت منظمة الأمم المتحدة دورها والرسالة التي عهد بها اليها الميثاق من أجل حفظ السلم والامن الدوليين ومن أجل أن ينتصر الحق والعدل في ربوع العالم كافة .

إن معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ومعاهدة القوات النووية المتوسطة التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٧ تشكل في نظرنا نقطة الانطلاق لهذه التحولات . ومن ذلك تبرز الأهمية البالغة التي يكتسبها نزع السلاح لاقامة النظام الدولي الجديد الذي نصبو جميعا الى تحقيقه . إن العديد من الخطوات المماثلة الأخرى قد تحققت في هذا السياق أو هي الآن بصدد الانجاز ، من ذلك البيان الأمريكي السوفياتي حول نزع الأسلحة الكيميائية والاتفاق المرتقب بخصوص الأسلحة التقليدية في نطاق مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وحتى يكتمل تحقيق جميع هذه المكاسب ويتدعم هذا التوجه ، فإن الإرادة السياسية ضرورة اليوم أكثر من أي وقت مضى لوضع أسس عالم يسوده الامن والوثام ، ذلك أن الهدف الذي تتوق اليه المجموعة الدولية في هذا الصدد يتمثل في التوصل الى نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية . إننا نسجل بكل ارتياح المراحل التي تم قطعها نحو تحقيق هذا الهدف ، إلا أن التوصل الى نزع شامل وكامل للأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية مازال يتطلب منا جهودا مستمرة وحثيثة حتى نتمكن نهائيا من إبعاد شبح الدمار الجماعي للبشرية .

إن المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية تكتسي في نظرنا أهمية قصوى . إلا أن تطبيقها يقتضي منح ضمانات سياسية وقانونية بعدم استعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله ضد الدول التي لا تمتلك هذا النوع من السلاح . كما أن تكريس هذه الضمانات يندرج شرعيا في سياق المطالبة بتحقيق عالم أفضل يسوده الامن

والسلم للجميع . وإننا لنؤكد على أن تقبل الدول لها والتزامها بأحكامها ، يبقيان رهينة تطبيقها بصورة شاملة لا تشوبها الانتقائية .

وفي هذا الصدد ، فلا نرى أنه يمكن التعرض بمفغة جدية الى هذه المعاهدة مع اغفال الاشارة الى الامكانيات النووية لجنوب افريقيا وما جمعته اسرائيل من أسلحة نووية . إن اسرائيل المتطامدية في سياستها العدوانية والتوسعية والتي تحتل بالقوة أرض الشعب الفلسطيني وجنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية هي الوحيدة في منطقة الشرق الاوسط باكملها في رفضها للانضمام الى المعاهدة ولوضع كافة تجهيزاتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، شأنها شأن جنوب افريقيا . ومع ذلك ، كما يعلم الجميع ، فان تهديدها المستمر للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط وغيرها من المناطق ليس افتراء ولا هو من صنع الخيال بل حقيقة ملموسة تثبتتها الاحداث يوميا .

وفي غياب الردع لهذا التصرف أو التسامح معه والتواطؤ فإنه يصبح سابقة خطيرة قد تؤول الى نشر عدوانها وتغري بالاعتداء بها .

وعلى هذا الأساس فإن مجلس الأمن الذي أخذ يستعيد منذ مدة حزمه وفاعليته مدعو لوضع حد لهذا التحدي واجبار اسرائيل على الامتنثال الى قراره ٤٨٧ (١٩٨١) الذي بقي ، مثل غيره من القرارات المتعلقة باسرائيل ، حبرا على ورق . كما أنه يتعين وضع حد للتعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

إننا نشيد بالدور الرئيسي المركزي الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح في مسار المفاوضات المتعددة الاطراف في هذا المجال . وتونس التي تؤكد على مدى تعلقها بميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهدافه السامية قد برهنت باستمرار عن اهتمامها بأعمال هذا المؤتمر متمنية مواصلة دعمها لها .

وتمشيا مع هذه النية الصادقة فقد أبت بلادي رغبته في الانضمام الى عضوية هذا الجهاز لتتمكن من المساهمة الفعالة من أجل بناء نظام دولي جديد .

إن مؤتمر باريس حول حظر الأسلحة الكيميائية قد أعطى دفعا سياسيا جديدا لجهود المجموعة الدولية الرامية الى تخليص العالم من هذا النوع المدمر من الأسلحة . وفي سياق هذه المجهودات علينا كذلك أن نطور بالتوازي بروتوكول جنيف وندعمه .

كما أن التحولات التي يعيشها حاليا المجتمع الدولي وتفاعلات فلسفة السلم والانفراج التي طبعت بعض التطورات الحديثة لتدعونا بالحاح الى مضاعفة جهودنا من أجل وضع اتفاقية تحظر بمصفاة شاملة صنع الأسلحة الكيميائية وخنزها واستعمالها . ذلك أن الالتزام الحقيقي والمادق يحظر هذا النوع الفتاك من الأسلحة يجب ترجمته الى الواقع عن طريق انضمام الدول كافة الى الاتفاقية المرتقبة والتزامها جميعا بمقتضياتها .

إن القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية ومختلف وسائل الدمار الأخرى لم يتحقق بعد ، وقد لا يمكن التوصل الى انجازه خلال فترة قصيرة ، ومن ثم فإننا على قناعة بأن الضمانات التي يجب أن تشتمل عليها هذه الاتفاقية بشأن حماية الدول في بعض مناطق العالم من الأخطار التي تهدد أمنها أن تساعد ، بصورة فعالة ، على إبرام هذه الاتفاقية الجديدة وأن امتلاك الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية على حد سواء لا يمكن إلا أن يزيد هذا المسار تعقيدا وتعطيلا . ويبقى على الاتفاقية

المرتقبة أن تأخذ بعين الاعتبار وبوضوح اهتمامات الدول والشعوب المشروعة بضمـان أمنها وحاجتها الى تنمية طاقاتها في البحث والتعاون العلمي والفني .

إن استعادة منظمة الأمم المتحدة لدورها كأداة فعالة من أجل احلال السلم ، ولاسيما الدور الحازم الذي لعبه مجلس الامن في أزمة الخليج ، من شأنها أن تبعث فينا الامل في أن نرى مجلس الامن يتمادى مستقبلا في الاضطلاع بمسؤولياته كاملة على هذا النسق وفي مختلف الظروف وحول المسائل والقضايا كافة المطروحة على أنظاره وذلك اعتمادا على الرسالة التي عهد اليه بها ميثاق الأمم المتحدة الى جانب الجمعية العامة في حفظ السلم والامن الدوليين .

وانطلاقا من هذه القناعة فان نشاط مجلس الامن يجب أن يشمل ايجاد الحلول الناجعة لنزاعات أخرى ، وخاصة منها نزاع الشرق الاوسط ومأساة الشعب الفلسطيني المناضل الذي مازال منذ ثلاث وأربعين سنة يتجرع أبشع أنواع الظلم بسبب السياسة الاستعمارية التي تنتهجها اسرائيل ، متمادية في الاستهتار بالشرعية الدولية واجهاض كل مبادرات السلام ، مؤمنة غض الطرف من قبل عديد الاطراف الدولية .

وإن المجزرة البشعة التي أقدمت عليها قوات الاحتلال الاسرائيلية أخيرا في القدس العربية المحتلة وتدنيس حرمت الاماكن المقدسة لنموذج وتذكرة بهذا الواقع المشين .

إن غياب حل شامل وعادل ودائم لهذا النزاع من شأنه أن يبقي منطقة الشرق الاوسط في دوامة عدم الاستقرار والعنف وخارج مسار التوجه الدولي الجديد نحو تحقيق الحلول السلمية لغيره من النزاعات الاقليمية .

إن تونس التي ترفض كافة أشكال الاحتلال الاجنبي ، لتندد بسياسة الامر الواقع الذي تفرضه اسرائيل على الشعب الفلسطيني وعلى مختلف دول المنطقة بأكملها ، خاصة أن هذه السياسة تؤدي قطعا الى مزيد من تكديس الاسلحة وازدهار تجارتها في هذه الرقعة من العالم .

إن التطور الذي تصبو اليه شعوب العالم كافة وخاصة منها شعوب العالم الثالث لا يمكن أن يتحقق في ظل السباق نحو التسلح وما ينجر عنه من اهدار باهظ للامكانيات .

وخير دليل على التناقض بين سياسة التسلح والرغبة في الخروج من التخلف ما جاء في تقرير البنك الدولي حول التطور في العالم لسنة ١٩٩٠

"إن المدفوعات الاجمالية العالمية من أجل التسلح في الثمانينات قد بلغت مستوى لم تعرفه في فترة من فترات السلم ، ذلك أن هذه المدفوعات التي قدرت بألف مليار دولار تمثل خمسة في المائة من اجمالي المداخيل الدولية" .

إننا نشاهد بقلق بالغ أن الدول النامية التي هي أحوج من غيرها لاستثمار امكاناتها المالية في أغراض التنمية تبقى سوقا مزدهرة لتجارة الاسلحة ، وكلنا يعرف أن السباق نحو التسلح سواء كان ذلك في المجال النووي أو التقليدي وسواء أصاب بلادا مصنعة أو بلادا نامية ، هو خطر قاتل على الاستقرار والتنمية معا .

إن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية كانت محور المؤتمر الذي خص لهذا الغرض سنة ١٩٨٧ كما تحددت العلاقة بين هذين العنصرين ضمن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، ومن ثم فإنه بات من المتحتم أن نضع حيز التنفيذ كل الاجراءات المقررة من أجل تحقيق الاهداف التي رسمت بتوافق جميع الاطراف الدولية .

لقد أكدت تقارير المنظمة العالمية للطفولة وكذلك البنك الدولي على الحاجة الملحة اليوم الى القضاء على آفة الفقر والمرض التي مازالت مستفحلة في أنحاء كثيرة من العالم .

ونادت القمة العالمية من أجل الطفل بالعمل الجاد والسريع لحماية مستقبل أطفالنا .

إن اعتماد العشرية الاخيرة من القرن كعشرية للحد من الفقر بل للقضاء عليه ليغرض علينا العمل بجهد على اجتناب تكرار أخطاء الماضي حتى لا نجني "عشرية ضائعة" أخرى مثلما كان شأن العشرية الماضية . إن الدول المظلة على الضفة الغربية من البحر الابيض المتوسط ، الأوروبية منها والمغاربية ، ساعية بكل جهد نحو ارساء حوار بقاء من جانب بعضها مع بعض من أجل جعل منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة أمن واستقرار وتعاون .

وفي هذا الاطار اجتمع وزراء خارجية هذه الدول يوم ١٠ تشرين الاول/اكتوبر في روما قصد دعم التعاون بينها وللمشاركة الجماعية في مجهود منسق يرمي الى بعث مؤتمر للامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط وذلك دعما للاتجاه السائد حاليا في العلاقات الدولية والملتزم بالانفراج والوفاق .

وقد أكد وزراء خارجية هذه الدول تعلق بلدانهم بمبدأ شمولية مفهوم الامن بما يحتوي عليه من ضرورة الاعتماد أساسا على قضايا التنمية التي كما أوردنا سلفا في كلمتنا ، تعد الضامن الوحيد لارضاء مناخ يسوده التفاهم والوثام والتعاون المشترك . وانطلاقا من هذه القناعة فقد عبروا عن أن مسألة الامن في المنطقة المتوسطية شديدة الارتباط بالمحيط الامني الدولي وكذلك بالامن في المنطقة المتوسطية بأسرها اعتبارا للمسار الايجابي في مجال الامن والتنمية الذي غدا يخطو خطوات حثيثة وملحوظة في أوروبا والذي يجب أن يشمل دول المنطقة كافة .

إن عالمنا لن يكون أفضل غدا مما كان عليه بالامس إلا إذا حل التعاون المثمر والامن الشامل محل التهديد العسكري وغير العسكري بين الأمم والدول وذلك هو ما تضمنته أهداف ميثاق الأمم المتحدة وليس تحقيقها بعزير المال ، ولكنه رهين العزيمة الصادقة وتضافر جهود كل الاطراف الدولية .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيني الرئيس ،
اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب لكم عن تهانئي المخلصة على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الاولى . إن مهاراتكم الدبلوماسية ومناقبتكم الشخصية المعروفة جيدا تضمن لنا نتيجة ايجابية لدي تناولنا للمسائل الحساسة المنوطة بنا التي لها صلة وثيقة بالنهوض بالسلم . وحقيقة أنكم تمثلون نيبال ، البلد الذي لا نتشاطر معه الاهداف والمقاصد المشتركة فحسب ، بل نتشاطر معه أيضا شرف استضافة المراكز الاقليمية للسلم ونزع السلاح والتنمية ، تبين مدى التزامنا بمثل المنظمة .

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تهانئي للسفير تايلهاردات على العمل الراسع الذي حققه خلال الدورة الرابعة والاربعين مما يؤكد التزام أمريكا اللاتينية باقامة

عالم أكثر أماناً . وبصورة مباشرة ، أود من خلالكم أن أتقدم بتهانئي الى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين وإلى أعضاء الامانة العامة على تعاونهم الكفء .

إن التنافر الايديولوجي الذي تسبب خلال فترة ٤٠ عاما بسباق تسلح فاشق ومواجهة بين الدولتين العظميين قد بدأت تحل محله مبادرات وآمال الشعوب التي بدأت بطي مرحلة قاتمة من التاريخ كانت خلالها رهائن لمفهوم أمني ضيق ينطوي على المواجهة العسكرية . ولعله منتهى الجراءة أن نقول إن العملية التي يفضلع بها حاليا ترسي الاسس لمرحلة جديدة من التاريخ مختلفة نوعيا بالمقارنة بتلك التي انتهت بثورة عام ١٩٨٩ . بيد أنه من الصحيح والمفيد أن نتذكر هنا أنه طرحت خلال تلك الفترة السابقة بدائل ذات طابع مختلف من الناحية البرنامجية والاقليمية بهدف انهاء النظام الامني الخطير القائم على الردع النووي ، أي التهديد المتبادل بالابادة الجماعية . لقد التمت بدائل لنظام معياري ، أولا لوقف سباق التسلح في مجالاته كافة ، ثم عكس مساره تدريجيا ابتداء من المجال النووي الى التقليدي . وكما يدرك الاعضاء ، أن أبلغ تعبير عن هذا السعي الذي يقوم به المجتمع الدولي يتجسد في الوثيقة الختامية وبرنامج العمل لعام ١٩٧٨ .

ومهما يكن عليه الأمر ، فانه حتى قبل ذلك بأمد طويل ، حاولت البلدان غير النووية وغير المنحازة أن تسلك مختلف السبل لتجميد ظاهرة سباق التسلح النووي وتقييدها جغرافيا وعزلها معنويا . وليس من قبيل المصادفة أن هذه المساعي ، وإن كانت في أحيان كثيرة جزئية وناقصة ، قد نبعت من مفهوم أمني أكثر انسانية ، ألا وهو المفهوم الموجه نحو وضع سياسات تتجاوز المساعي الوطنية الضيقة والمحدودة التي "ضمنت" الامن الفردي وبذلك زادت من عدم الامن بصورة عامة . ومرة أخرى إنه ليس من قبيل المصادفة أن هذا المعيار - وهو في نهاية المطاف معتقد مؤداه أن الامن ينبغي أن يكون عملية واسعة موجهة نحو نظام جماعي مرن ينطوي على جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية - ينبغي أن يكون السائد اليوم بعد ٤٠ عاما من الفموض .

وعلى الرغم من أن الخطوات المذكورة لم تحقق الاهمية والاثر الكبير اللذين حققتها العملية الراهنة في أوروبا ، لا بد لي أن أنوه بأنها عناصر رائدة ، إن لم

تكن مراحل انتقال صوب خطط أمن اقليمية تتمم هدف الامن العالمي المستعصي على التحقيق . ووفقا لذلك لدينا ، في جملة أمور ، المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، وانتاركتيكا المنزوع عنها الصفة العسكرية ، ومنطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي ، وعلان القاهرة بشأن اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، ومعاهدة راروتونغا والتحول الحالي من مفاهيم عدائية تقليديا تقوم على المواجهة الى نظام أوروبي شامل للأمن الجماعي . وأي من هذه الجهود ، أو جهود أخرى ذات طابع مماثل لم يبلغ مستوى من المسؤولية أو الالتزام يجعله فعالا تماما . غير أنها تتبع نهجا يرفض الخيارات القائمة على الاسلحة ويرفض الاحتكار المفاهيمي والاستراتيجي للمفهوم المشهور للأسف المتمثل في توازن الرعب .

إن الظروف الايديولوجية والجغرافية السياسية ، إذا استمرت ، أكثر مؤاتاة الآن من أي وقت مضى لأن تضع موضع التنفيذ فكرة الامن العالمي ، لا مجرد التحليل المتعمق . وقد قررت الشعوب نفسها أنه ينبغي لمؤسساتها أن تأخذ زمام مبادرات جسورة تربط بين جميع جوانب الأمن ابتداء من الأمن الشخصي الى الامن العالمي دون النيل ، حتى ولو بصورة هامشية ، من استقرار الدولة القومية في النظام الدولي .

لذلك آن الاوان للتوفيق بين الانقسامات الكبيرة في القرن العشرين والمواجهة بين الشرق والغرب والفجوة بين الشمال والجنوب ، عن طريق بذل جهد مستمر يهدف الى تغيير في التفكير يسمح أولا بتصور الانتماء ثم توجيه الشعور بالانتماء والمشاركة ليس في العلاقات الاسرية والروابط القبلية والقومية فحسب ، بل أيضا في المجتمع العالمي ، الذي يشعر كل عضو فيه بأن احساسه الغريزي بالامن والبقاء مهدد بمختلف أشكال التهديدات .

وندرك بالفعل صلاحية وأهمية كل التقدم المحرز وكذلك الامكانيات المتاحة . غير أننا نود أن نؤكد من جديد موقفنا فيما يتعلق بالمفاهيم الامنية والنتائج المترتبة عليها في عالم لاتزال تقسمه على ما يبدو فجوات يصعب سدها - خصوصا المجالين الاجتماعي والاقتصادي - غير أنه يمكن التغلب عليها اذا نشأ احساس حقيقي بالتضامن بين الأمم كما أثبتت ذلك الأحداث التي وقعت في الاشهر الماضية .

وينتمي بلدي الى منطقة قدمت مثالا لم يسبق له مثيل منذ ما يقرب من ثلاثين عاما بإعلان نفسها ، بمبادرتها ووفقا لرغبة شعبها ، أول منطقة مأهولة في العالم خالية من الاسلحة النووية .

ولكنها لا تزال منطقة تحف بها مشاكل خطيرة تعوق الحصول على الاحتياجات الأساسية للحياة الكريمة . وما دام الفقر المدقع ووفيات الاطفال وسوء التغذية والأمية وغير ذلك من الحقائق الواقعة ببلدان العالم الثالث والمندرة بالسوء لا يمكن ان يدوم الامن . ومن الصعب أن نشرح لسكان يعانون يوميا من كل هذه الكوارث فضائل عالم يتحرر من خطر القضاء على نفسه عندما لا يكون لذلك أي تأثير على الظروف الانسانية التي يجب عليهم أن يناضلوا في ظلها بغية البقاء على قيد الحياة .

في هذا السياق أود أن أؤكد المفهوم المبتكر للأمن ، وهو المفهوم الذي ورد في إعلان غالاباغوس - اتفاق الانديز المعني بالسلم والامن والتعاون - الذي وقعه في قمة غالاباغوس بإكوادور رؤساء دول بيرو وبوليفيا واكوادور وكولومبيا وفنزويلا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والذي عمم في مؤتمر نزع السلاح بوصفه الوثيقة CD/1011 .

وبالمثل ، ان الرؤية المجددة التي تواجه بها امريكا اللاتينية احتياجاتها في مجالي الامن والتعاون ستنفذ بصورة أكثر كفاءة عن طريق آليات مثل "آلية التضامن السياسي" المعززة لمجموعة ريو التي تضم حاليا إحدى عشرة دولة هي الأرجنتين واكوادور واوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك .

لم تكن امريكا اللاتينية أبدا واحة سلام غطاء ، بل إن من الصعب أن نبالغ في تصوير اضطراباتنا الاجتماعية وتناقضاتها التاريخية والهوة المستديمة بين مثالياتها وواقعها . ولكن مخيلة أبنائها وذكاء شعوبها في التوصل الى السبل المبشرة بالامل يتعززان في فترات الازمات واضمحلال المؤسسات ، ويهيئاننا اليوم على طريق الديمقراطية الفتية التي تركز على تعزيز معناها الاجتماعي وتنفيذ الطموحات الاقليمية والمفاهيم البالية لصالح المحاولات العملية للأمن الجماعي والدفاع عن النفس ضد

التهديدات الخطيرة المتأصلة مثل الاتجار في المخدرات والإرهاب وبعبارة أخرى ، إن أمريكا اللاتينية التزمت باتخاذ سبيل أقل ألفة وتقرير مصيرها والتخلي ، للمرة الأولى ، عن محاكاة منطقة قامت ، بالرغم من تراشها وحضارتها المتألقين ، بجعل هذا القرن مسرحا لحربين عظميين كلهما تدمير وإبادة جماعية ، ولا هدف من ورائهما ولا يمكن تخيلهما .

وعندما تتقدم البلدان الأقل نموا بمقترحاتها مثل نزع السلاح والتنمية ، وصندوق للتنمية يقوم على أساس الموارد التي تتيحها عملية نزع السلاح ، ونزع السلاح التقليدي في جميع المجالات والرقابة على نقل الأسلحة ، تلقى اللامبالاة أحيانا كثيرة في أفضل الأحوال ، وتلقى المعارضة الشديدة في أغلبية الحالات . ولهذا فإنه من قبيل المفارقة أن نرى أن بعض هذه الاقتراحات التي قدمتها أفقر البلدان منذ زمن طويل تتبناها الآن وتعيد تشكيلها وتدافع عنها مناطق صدرت عنها فكرة الأمن القائم على توازن الرعب .

الأمن إذن ليس مرتعا مفلقا حكرا على البلدان المتقدمة النمو أو التي كان ينحصر اهتمامها في قسمة العالم الى قطبين . كما انه لا يمكن أن يكون قائما على مجرد أفكار عسكرية ضيقة بالية . فالأمن هو ، ويجب أن يكون ، عملية متكاملة تتفق مع خصائص كل منطقة من مناطق العالم والهوية الثقافية لشعبها .

ولذلك ، عندما بدأت أوروبا عملية نزع السلاح الاقليمية التي حظيت بترحيب كبير ، قامت بذلك لأنها اقتنعت بأن وجود منطقتها نفسه معرض للخطر نظرا لاحتمال نشوب صراع مسلح لا يمكن التنبؤ بعواقبه .

وعندما قامت أمريكا اللاتينية والمناطق الاخرى ذات الخصائص المماثلة باتخاذ الخطوات الاولى صوب نزع السلاح ، فإنها فعلت ذلك بنية واضحة على الحد من سباق التسلح ، ولكنها كانت تهدف أيضا الى استعمال مواردها الشحيحة لرفاه شعوبها . وهنا يكمن الفارق الاساسي بين هاتين العمليتين ، وهو وجود منطلقين مختلفين يفضيان الى نتيجة متماثلة : فالأمن يقوم على التضامن وهو متكامل ولا ينقسم ، ولكنه

ينطوي على تفاعلات مختلفة في دينامياته . ومن الضروري ، في أي عملية تهدف إلى الأمن العالمي ، أن تدرك جميع البلدان هوياتها الخاصة بها وتحترمها . ولا يمكن أن تعتبر الطرق المختلفة المؤدية إلى هذا الهدف إلا مراجع ، فهي ليست إطارات صارمة يجب التقيد بها .

لقد عقد في هذا العام مؤتمر دوليان هامان لنزع السلاح . وبالإضافة إلى المميزات التي تحل بها كل منهما ، فإنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً لأنهما يسعىان إلى تحقيق نفس الهدف ، وهو ضمان بقاء البشرية . وتلتزم بيرو التزاماً صارماً بهاتين العمليتين وتؤكد من جديد شقتها الكاملة بأهدافهما ومقاصدهما .

لقد شرف المجتمع الدولي بلدي برئاسة المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهي مسؤولية اضطلعت بها ، وهي عازمة عزماً جاداً على الإسهام بكل ما في وسعها في تعزيز المعاهدة التي تعتبرها دعامة لازمة لايكاف سباق التسلح النووي وعكسه وكذلك الوسيلة المثالية للتعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

لقد حدث تقدم كبير في المؤتمر الاستعراضي الرابع . فأيدت أطراف المعاهدة تأييداً لم يسبق له مثيل الضمانات واسعة النطاق وضمانات الأمن وحظر الهجوم على المنشآت النووية والاستعمال السلمي للطاقة النووية .

وبالرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول وثيقة نهائية ، فإنه يجب الاعتراف بهذه المنجزات بوصفها برهاناً ملموساً على تأييد الأغلبية لعدم الانتشار النووي .

ولن تتوانى بيرو في جهودها الرامية إلى التعاون بغية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وجعلها غير محدودة الأمد . إلا أنه لتحقيق هذا الهدف لابد من الاعتراف بأنها لا تزال تعاني من تنفيذ جزئي يمكن أن يشير شواغل تتعلق بالظلم ويجب إزالتها عن طريق الجوار والمفاوضات على قدم المساواة مع الاحتفاظ بحق الأطراف في صك قانوني له إلزام دولي .

لقد استمعت هذه اللجنة الى بيانات ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بمسؤولية جميع الدول في هذه العملية . ونحن نرحب بأنه جرى الاستماع أخيرا للنداء المتكرر من جانب البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي تطالب دائما بهذه المسؤولية . ومازلنا ملتزمين بالاشتراك على قدم المساواة وبكل سيادة واحترام ، ولتحقيق هذا الهدف لا يمكن الاستغناء عن المفاوضات متعددة الاطراف .

وسؤيد بلدي قرار أغلبية الدول الاعضاء في المعاهدة المتعلقة بمتابعة عمل هذه اللجنة . وسنقدم بروحنا التقليدية التي نتمتع بها في التعاون والمشاركة الى جميع الوفود بغية التوصل الى اتفاق في هذا الصدد . وبالإضافة الى ذلك ، فإننا سنرفض أية مجابهة عقيمة لا مبرر لها ، خصوصا بين البلدان التي ترتبط بأواصر صداقة طويلة الامد تقوم على أساس مواقف مشتركة لصالح السلم والامن الدوليين .

وتتميز بيرو بأنها من الاطراف الستة التي تقدمت بمبادرة تتعلق بعملية عقد مؤتمر تعديل معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، وهو موقف له جذور عميقة في سياسة نزع السلاح التي تتبعها بيرو . ان الطريق الوعر الطويل الذي قطع في هذه المسألة ، والذي أدى حتى الان الى عقد اجتماع تنظيمي للمؤتمر الموضوعي المقرر عقده في مستهل العام القادم ، يجعل من الواجب علينا اتخاذ حيلة خاصة عند بحثه في الدورة الراهنة .

وحكومة بلدي ترى - وهذا لا يمكن انكاره - أن تجارب الأسلحة النووية تستند الى مفاهيم باليين ، مفهومي الردع وتوازن الرعب اللذين يعرضان أمن البشرية وبقاءها للخطر .

والدول التي تدعي انها تغلبت على تطلعاتها القائمة على الهيمنة في المجال النووي هي نفس الدول التي تود اليوم ان تفرض على المجتمع الدولي الطرق والوسائل التي تحقق وقفا تاما لتجارب الأسلحة النووية وفقا لمصالحها وبالسعة التي تناسبها وطبقا للاستراتيجيات التي تتبعها .

وبالمثل ، ان بعض البلدان التي تفخر بكونها من حماة البيئة وتحاول فرض معايير دولية دون الالتزام بالتعاون التقني والمالي اللازم ، تحتفظ بالأسلحة النووية

وتطورها وتجري التجارب المتعلقة بها ، مما يلحق الضرر ببيئتها وبالمناطق البعيدة عن أراضيها أيضا دون مراعاة للعواقب التي تصيب البلدان المجاورة . وهذا أمر مرفوض تماما ، وستواصل بيرو شجب التجارب النووية التي تلحق الضرر بالبيئة وتقوض كذلك مصداقية الدول التي تدافع عن هذه المواقف .

ومن ناحية أخرى ، نشعر بقلق عميق إزاء لجوء البلدان التي تتشاطر قضية مكافحة التخلف والفقر العادلة الى تحويل مواردها البشرية والمادية الضخمة لتحقيق أمن نووي غير واقعي . وفي الواقع إن مشاعر التضامن مع هذه البلدان تحدد بنا الى مناشدتها التخلي عن هذه المواقف السلبية والانضمام الى غالبية البلدان التي ترفض هذا النوع من سباق التسلح . وبيرو ، الى جانب مجموعة من البلدان التي تعي التزاماتها وواجباتها حيال شعوبها والمجتمع الدولي ، ما فتئت تؤيد ، منذ خمسة أو عشرة أعوام ، الرأي القائل بوجوب التماس النهج الاقليمية في مجال نزع السلاح التقليدي .

ومن دواعي السخرية أن البلدان التي اعتادت أن تلوح بحجج ملتوية عن الدفاع عن النفس خلال الحرب الباردة هي ذاتها التي تريد اليوم أن تأخذ زمام المبادرة في العمليات الاقليمية لنزع السلاح التقليدي . وبيرو ترحب بهذه العمليات ولا يسعها إلا أن تهنئ نفسها إذ حظيت مثلها أخيراً بالاعتراف الواجب : فمن الجلي أن مبادئ إعلان اياكوتشو لعام ١٩٧٤ التي أيدتها الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ نافذة ، الامر الذي ينبغي أن يمثل مصدر الهام للمبادرات الأخرى في مجال نزع السلاح التقليدي . واشباتا لسريان مفعول هذه المبادئ بالكامل ، قام رؤساء بيرو واكوادور وبوليفيا وكولومبيا وفنزويلا باعلانها من جديد في إعلان ماتشو بيتشو الصادر في حزيران/يونيه من العام الماضي .

ومما يثير الارتياح التسليم بالخطوات الهامة التي اتخذت في أوروبا في مجال نزع السلاح الاقليمي ، والتدابير الملموسة التي اتخذت في عملية تحقيق السلم في أمريكا الوسطى والتقدم الهام المحرز في بناء الثقة في أفريقيا وآسيا . ونحن نأمل أن تكمل هذه الجهود بنجاح ، إذ أن ذلك سيعزز عملية نزع السلاح العام والشامل بوصفه أداة مؤسسية لتعزيز الأمن الدولي .

ولسوء الطالع ، لا تزال هناك مناطق يتفاقم فيها بمرور الايام خطر نشوب صراع واسع النطاق مما يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر فادح . وهذا ما حدا ببيرو الى أن

تؤيد بالكامل نداء المجتمع الدولي الموجه الى العراق باحترام سيادة شعب الكويت الامن ووحدته الاقليمية والى ان تؤكد من جديد التزامها بجميع القرارات التي اتخذها مجلس الامن في هذا الشأن .

وترى بيرو أيضا ان الحالة في الشرق الاوسط تتطلب ان يتخذ المجتمع الدولي تدابير محددة وعاجلة لاقرار السلم الذي طال توقنا إليه في هذه المنطقة التي مزقتها الحروب وطالت معاناتها . وتحقيقا لهذا الهدف ، من الضروري الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطن دائم وكذلك الاعتراف بدولة اسرائيل . ونحن نعتقد ان عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك الممثلون الشرعيون للشعب الفلسطيني ، طريقة مثلى لايجاد حل عادل ونهائي . وبالتالي ، فإننا نعتقد أيضا ان التنفيذ الفوري للقرارات التي اتخذها مجلس الامن في الالة الاخيرة بشأن الحالة في المنطقة من شأنه ان يمثل خطوة اساسية سوب بلوغ هذه الغاية . إن التاريخ يمضي قدما ولا سبيل الى تفاديه أو إرجائه ، وإننا ملزمون بتجنب المعاناة ونحن نسير على الدرب الطويل الذي يجب ان نقطعه في مساعينا الانسانية الهامة .

هناك صلة وثيقة بين نزع السلاح التقليدي وعمليات نقل الاسلحة . ولذلك ، فإننا نتطلع بتفاؤل الى التقرير قيد الاعداد الان من قبل فريق الخبراء الذي عينه الامين العام . ولم يمض سوى وقت وجيز منذ ان استمعنا الى أحد رؤساء الدول المرموقين يشير الى المبالغ الطائلة التي تنفق على هذه التجارة المزعومة للاستقرار التي تكتنفها الاخطار والتي تتميز لسوء الطالع بانها أكثر جنيا للأرباح .

وفي هذا الصدد ، ينبغي ان نركز على أهد الجوانب خطورة آلا وهو الاتجار غير المشروع بالاسلحة . فكل يوم يقتل آلاف الابرياء أو يقعون ضحية لهجمات أو اعتداءات تقوم بها مجموعات تحاول برفع الشعارات مبالغته مجتمعاتها . وإن نوعا من الاستملاء الايديولوجي يمكنها من تبرير أي نوع من الغطاء والاعمال المنكرة التي تحاول ارتكابها بحق أبسط حقوق الانسان والحريات الاساسية . وقد بلغ تمادي هذه المجموعات الائمة الى التواطؤ مع ما يسمى بكارتيلات المخدرات ميسرة لها الحمول على موارد

مالية ضخمة تستخدمها في تهديد وارهاب المجتمعات التي تحاول باستقامتها ونضالها التغلب على الظروف الاجتماعية الصعبة التي تلقي عبئاً ثقيلاً على كاهلها .

ثمة مسألة هامة تعنى بها هذه اللجنة وتتصل بالأسلحة الكيميائية . لم يمتص سوى وقت قصير منذ أن شهد المجتمع الدولي باستياء الاثار المفجعة التي يترتب عليها استخدام هذه الأسلحة . وإن موقف بيرو إزاء ذلك واضح تمام الوضوح ويتلخص في الرفض القاطع للأسلحة الكيميائية . ولذلك ، فنحن نعتقد أنه لا جدوى في أن نكتفي بإطفاء طابع عدم الانتشار على الاتفاقية قيد البحث الآن . بل إننا نتشاطر الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بشأن مسيس الحاجة الى صك دولي يحظر انتاج واستخدام وتكديس الأسلحة الكيميائية والتدمير الكامل لما هو قائم منها بالفعل .

اسمحوا لي أن أخرج لوقت وجيز عن هذا الموضوع . من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان الملتزمة ، شأنها في ذلك شأن بيرو ، باستئصال آفة الاستهلاك والاتجار غير المشروعين بالمخدرات أن يدرك المجتمع الدولي أن استخدام المواد الكيميائية في التصنيع غير المشروع للعقاقير المخدرة وغيرها من المواد الخاضعة للرقابة ليس إلا سلاحاً كيميائياً يقوض مجتمعاتنا ويبث الفساد في صفوف شبابنا ويدفعنا نحو مستقبل قاتم . ولذلك ، من الضروري عقد مؤتمر دولي متخصص للتوصل الى اتفاقية للحد من الاتجار بهذه المواد الكيميائية ورمدها .

وتؤيد بلادي تأييداً راسخاً الفكرة القائلة بوجوب معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية على نحو شامل . فلا يمكن أن نكتفي بمناقشة الشواغل إزاء الانتشار وحده ، لأن ذلك يعني أن نضع جانباً الجوانب المتمثلة بمسألة الأسلحة الكيميائية واستخدامها غير المشروع . وللأسباب الأتفة الذكر ، أجد لزاماً علي أن أعقد هذه المقارنة بين آفتين تعاني منهما البشرية . يجب أن نعالج أصل المشكلة وألاً نحاول معالجة أعراضها بشكل مبسط . وبالسيطرة ، في كلتا الحالتين ، على المواد الكيميائية ووضع العراقيل أمام مبيعاتها ، سمنع منذ البداية كل المحاولات الرامية الى استخدامهما بشكل غير مشروع ولا إنساني .

لقد اكتسبت منظماتنا في ظل المناخ الدولي الجديد مكانة مرموقة . فقد بدأت المثل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة تتحول الى واقع ملموس . وبالتالي ، يجب أن نرقى الى مستوى التحديات التي تواجهنا وأن نتيح لهذه المنظمة وسائل فعالة للقضاء النهائي على خيار استخدام القوة في العلاقات الدولية . وهذا ، في مجال نزع السلاح ، يعني ضمناً تعزيز فعالية مختلف أجهزة الأمم المتحدة .

وهذا يحدو ببيررو الى تأييد ترشيد عمل اللجنة الأولى . وينبغي لنا أن نستخدم كل السبل سعياً الى اعتماد قراراتنا بتوافق الآراء . بيد أننا ، في عملية الترشيح هذه ، ينبغي ألا ننسى على الإطلاق أن الإرادة السياسية للدول للتعاون فيما بينها تمثل الأساس الحقيقي لتعزيز عمل هذه اللجنة . ويجب ألا يقتصر الترشيح على الجانب الإداري فحسب بالاستناد الى افتراضات تقنية مثيرة للريبة بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالجوانب المالية ، إذ أن ذلك من شأنه أن يمثل مغالطة ترمي الى تجرييد المقترحات التي تدرسها هذه اللجنة من مغزاها السياسي . ولا يمكن لتوافق الآراء أن يصبح هدفاً في حد ذاته ، بل هو تجسيد للاتفاق والتعاون والتضامن ، والأهم من ذلك ، المسؤولية المشتركة التي يجب أن تتشاطرها جميع الشعوب من أجل بناء مستقبل أفضل .

وإن العمل المنجز أثناء الدورة الموضوعية التي عقدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٠ برهان ساطع على ذلك . وحتى إذا لم تكن نتائج هذه الدورة مرضية بالكامل لجميع الدول فمن الخطأ أن يقياس نجاح المفاوضات الدولية بهذه المعايير . ولا بد من معالجة المشاكل على نحو شامل فالحلول التفاوضية المتفق عليها بصفة مشتركة هي وحدها القادرة على التصدي للتحديات التي تواجهنا . وهذا ينطبق أيضاً على المقترحات التي اعتمدت بشأن عمل هيئة نزع السلاح في المستقبل ، فهي تعيد تنشيط هذه الهيئة وتمنحها الإحساس بالإلحاح الذي تقتضيه الحالة الدولية الراهنة .

ولذلك ، يرى وفدي أنه من المفارقة أن يشير أحد المواضيع التي كانت تحظى بأهمية قصوى في مجال نزع السلاح ، هو نزع السلاح النووي ، مواقف عديمة الحساسية من جانب بعض الدول في عمل الهيئة . وهنا ، لا بد أن نشير الى ما قاله الأمين العام لهذه المنظمة كما يلي :

"أي حق تمتلكه الدول النووية في الإبقاء على وجود البشرية بأكملها

رهينة ؟"

إن الاعتماد بتوافق الآراء للتقارير الخاصة بمواضيع نزع السلاح التقليدي ، وإعلان التسمينات عقدا ثالثا لنزع السلاح ، ومسألة القدرة النووية لجنوب افريقيا ، ودور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح سيسمح لنا بالتطلع بتفاؤل يشوبه الحذر إلى دورات مقبلة نأمل أن نتوصل فيها إلى اتفاق بشأن البنود المتعلقة بالمسائل النووية .

أودُّ أن أعلِّق بإيجاز على الحملة العالمية لنزع السلاح . إن العمل المنطوق
بالأمم المتحدة في هذا الميدان قد أتى بالفعل بنتائج هامة . ونشر الأفكار المؤيدة
لنزع السلاح قد لقي أصداء ايجابية لدى شعوبنا . ويمكن لهذا اعتبار الحملة ناجحة
وتستاهل التأييد التام من جانب جميع الدول . وفي فترة قصيرة تم إنشاء ثلاثة مراكز
اقليمية للنهوض بالسلم . وقد عكفت على طائفة متنوعة من الأنشطة وساهمت مساهمة
حاسمة في النهوض بنفسى الاهداف التي تجمع بيننا في هذه القاعة .

ويسر بلدي ، الذي يتشرف بوجود أحد هذه المراكز فيه ، أن يهنئ ادارة شؤون
نزع السلاح ، وبصفة خاصة وكيل الامين العام المسؤول عنها ، السيد ياسوشي أكاشي ،
وزملاءه ، على العمل الهام الذي تم إنجازه في هذه الحملة . ولا تزال المهمة في
مرحلتها الاولى ، ولهذا ندعو جميع الدول الى مواصلة الإسهام في تحقيق هذا الهدف
النبيل . ووفاء من بلدي بالتزاماته سيواصل تأييده لهذا المسعى الهام . ونرى أن
اتخاذ قرار العام الماضي ١١٧/٤٤ واو ، الذي يقضي بأنه ينبغي تعيين مدراء لهذه
المراكز ، خطوة ايجابية لصالح وظائفها وأهدافها المحمودة .

إن مسؤولية الجميع أن نبني عالما أكثر عدالة وأكثر انصافا . والتزامنا
إزاء شعوبنا التي عينتنا ممثلين لها التزام حساس . والانسانية تتطلب منا حقها
المشروع في العيش في كنف السلام وبمنأى عن خطر تدمير الذات . والاضاع الكفيلة
بتمهيد السبيل السلمي الى التعاون الدولي تقترب أكثر وأكثر .

لقد دحر التاريخ الجغرافيا ، والجدران المادية تتداعى ، والحواجر
العقائدية قد عفا عليها الزمن . ولكن الجهود الرامية الى التغلب على النزعة
القبلية لحماية النفس تعرقلها جدران التفرض وبقايا الصلف التي تعيق القدرة
الابداعية الدولية . بيد أن هذه الحركة الابداعية قادرة اليوم ، وللمرة الاولى ، على
إرغام الحكومات على أن تأخذ زمام المبادرة من الولاية الاصلية لميثاق سان فرانسيسكو
الذي يبدأ ، كما نعرف جميعا ، بحض يتجاوز أعضاء منظمنا ويمنح الامتياز للإعراب عن
المستقبل الواقعي لنا : "نحن شعوب الأمم المتحدة" .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥